الرسالة الرابعة

في الرد على ما جاء في كتاب (الآفات الأخلاقية) لصاحبه

إيهاب فكري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على صاحب الخلق العظيم، وعلى آله وصحبه ومن سار على هديهم إلى يوم الدين، أما بعد:

هذا هو ردي على ما جاء في كتاب (الآفات الأخلاقية والاستدلالية في كتاب رد الحجج)، لمؤلفه إيهاب بن أحمد فكري.

وهذا الكتاب هو الثاني من الكتب الأربعة التي خرجت تحت عنوان (ردود أهل القرآن الكريم على السيد عبدالرحيم).

وصاحب هذا الكتاب الذي يتحدث عن الأخلاق، أمتعنا بحسن أخلاقه.

وكان من ذلك ما سبق ذكره أثناء الرد على كتاب (إطلاع أهل القرآن الكريم على حال السيد عبدالرحيم)، فقد استند إلى الوثيقتين اللتين استند إليهما صاحب ذلك الكتاب، وتقدم في الرسالة الثانية والثالثة إثبات فساد الوثيقتين.

وكان مما قاله معتمدًا فيه على الوثيقتين:

١- قوله: "والمؤلف قد بغى على القراء والعلماء؛ فعجل الله تعالى عقوبته؛ بفضحه بظهور وثيقة استبعاده من لجنة المصحف" (ص ٥).

٢- قوله:"فلو تعلم كيف وصلت لنا وثيقة استبعادك الرسمية، من غير بحث منا؛ لعجبت من انطباق هذا الحديث فيك" (ص ٢٥)، وسيأتي هذا الحديث الذي أشار إليه.

٣- قوله: "فإن كنت حريصًا على معرفة الأجيال القادمة بأحوال أهل الرواية؛ فأخبرهم بأحوالك، واعترف هنا بما ذُكر في وثيقة استبعادك" (ص: ٢٤، ٢٥).

٤- قوله: "فلا أظن أنك ستجد من يمدحك مثل هذا المدح بعد فضيحة الوثيقة الحكومية" (ص ٣٠).

٥- قوله: "وحيث إن نتائج البحث في السجلات تعتمد -في جانب كبير منها- على عدالة وضبط الشيخ السيد، ومع أن هذه المسألة مسلمة عند بعض الناس؛ لكن تبين أن ذلك ليس كذلك".

ثم قال في الهامش: "انظر: (إطلاع أهل القرآن الكريم على حال السيد عبدالرحيم) للشيخ: حامد البخاري" (ص ٣٧).

٦- قوله في سياق طعنه في السجلات الرسمية: "وهؤلاء الأفراد في هذه المجموعات، فيهم تباين عظيم: فمنهم المسلم والكافر، ومنهم الصادق والكاذب، ومنهم المهمل في عمله (مثل الشيخ السيد) والجاد" (ص ٣٩).

٧- قوله: "مع أنه هو نفسه مثال للإهمال في عمله؛ بموجب وثيقة رسمية" (ص ٤٠).

٨- قوله: "وإثبات عبدالله عبدالعظيم وجود الحدادي، وتوثيقه له، ومدحه إياه؛ أقوى عندنا من الاعتماد على عدم وجوده كما تدعي أنت في السجلات؛ لأن دعواك يدخل فيها احتمال خطئك؛ خاصة أنك مشهود عليك من جهة رسمية أنك تخطئ أخطاء جوهرية كثيرة في كتاب الله تعالى؛ فكيف يكون اعتناؤك بغيره؟!" (ص: ٤٢، ٤٣).

٩- قوله: "وليس لك أن تحمل المسلمين على ما تراه؛ خاصة أن منهم من لا يراك أهلاً للكلام في هذا، فأنت غير كفؤ عندنا، وأظن أنه بعد معرفة المسلمين بحالك الرديئة؛ ستكون غير كفؤ عند كثير من المسلمين" (ص ٤٣).

١٠- قوله: "ولسنا متأكدين من دقة بحثك في السجلات؛ لأن لديك أخطاء جوهرية، فأنت غير دقيق في عملك" (ص ٩٦).

فهذا بعض ما صدر عنه فيما يخص وثيقَتَيْ الزور اللتين اعتمد عليهما، مما يبرهن على فساد استدلالاته، وسيأتي المزيد من ذلك.

وستكون ردودي تحت العناوين التالية:

أولاً– (الآفات الأخلاقية) تُسوِّغ بضاعتها بالتمسح في العلماء.

ثانيًا– (الآفات الأخلاقية) تُوثِّق الحدادي وتقدمه على ابن عبدان.

ثالثًا– (الآفات الأخلاقية) تفضل عبدالله عبدالعظيم وتقدمه على السّامرّي.

رابعًا– (الآفات الأخلاقية) تحصر أمر الحدادي في السجلات.

خامسًا– (الآفات الأخلاقية) تعتبر البحث والتحقيق بغيًا.

سادسًا– (الآفات الأخلاقية) تَجْهل منهج القرّاء في الجرح.

سابعًا– (الآفات الأخلاقية) تضلل القارئ عن الحقائق.

فأقول والله المستعان:

أولاً- (الآفات الأخلاقية) تُسوِّغ بضاعتها بالتمسح في العلماء:

افتتح المؤلف كتابه بمسألة عجيبة، وهي: أني كنت قد تعجبت من سرعة خروج كتاب (الحجج الجياد) الذي خرج في أقل من شهر ردًّا على كتاب (آفة علو الأسانيد) الذي أخذ قرابة ست سنوات من البحث والتمحيص، فأحال هذه السرعة إلى أمرين: قال في الثاني منهما: "الثاني: أن المؤلف يأخذ وقتًا طويلا في الرد بسبب أنه يُتعب نفسه في أمور لا تفيد دليلا، والرد لا يستغرق مني سنوات كما يستغرق منه، لأنني –والحمد لله– قد جثوت على ركبتي بين يدي العلماء نحوًا من ثلاثين سنة، ودرست فيها أصول الفقه، والفقه، ومصطلح الحديث، والقواعد الفقهية، والأخلاق، على أعلام العصر، مثل: الشيخ نجيب المطيعي بمصر، والشيخ ابن باز بالمملكة السعودية، حيث لازمت دروسه خمسة عشر عامًا، ودخلت بيته، وأخذت من سمته وأخلاقه، كما درست على الشيخ ابن عثيمين، والشيخ ابن غديان، والشيخ ابن جبرين، وغيرهم من الفضلاء" (ص ٥).

وأقول: ما الداعي لهذا الاستعراض الذي تفوح رائحته في غالب صفحات كتابه؟ وهل السياق يستدعيه؟!.

فقد كان تعجبي حين كتبتُ ذلك الكلام من صاحب (الحجج) وليس منه، حتى يقول: ".. والرد لا يستغرق مني سنوات كما يستغرق منه، لأنني والحمد لله قد جثوت...".

ولم يكتف بما ذكره في هذا الموضع، بل أعاد نحوه في موضع آخر، فقال: "لقد درست علم مصطلح الحديث، وحفظت أكثر من نصف ألفية العراقي على العلامة ابن باز، ودرست كذلك على الشيخ ابن باز الصحيحين، وأغلب الكتب الستة، وموطأ مالك، ومسند الإمام أحمد، وسنن الدارمي، والأدب المفرد للبخاري، واستمر طلبي للعلم على الشيخ نحوًا من خمسة عشر عامًا. ودعمت ذلك بالقراءة في

هذا المجال، حتى بدأت في نظم كتاب تقريب التقريب، للحافظ ابن حجر بالرموز" (ص ٦٥).

إن هذه الأفعال المخزية لهي من أقوى الأدلة على إفلاس المدافعين عن الأسانيد الباطلة، فلو أنهم توصلوا إلى دليل واحد على وجود (الحدادي) المزعوم لما لجؤوا إلى مثل هذا الترويج لبضاعةٍ فاسدة.

سؤال أتوجه به إلى تلامذة من سبق ذكرهم من الشيوخ:

اعتمد زميلكم هذا في الطعن في رجل مسلم من أجل إسقاط عدالته وضبطه على وثيقتين؛ إحداهما ثَبَتَ وتَأَكَّد أنها ملفقة، وقد سبق بيان هذا في رسالتي الثانية في الرد على كتاب (إطلاع أهل القرآن الكريم على حال السيد عبدالرحيم) لمؤلفه حامد البخاري. والثانية كانت محفوظة منذ قرابة عشر سنوات في أرشيف إحدى الجهات الرسمية، وتم استخراجها بطرق غير شرعية، وقد ساهم صاحب (الآفات) في ذلك، حيث قال: "فلو تعلم كيف وصلت لنا وثيقة استبعادك الرسمية". وقد ثبت أيضًا تلفيق ما جاء في هذه الوثيقة، وسبق بيان هذا في رسالتي الثالثة.

ولم يكن اعتماد هذا المؤلف في طعونه التي سبق ذكرها وما سيأتي أيضًا، على مستندين فاسدين؛ إلا من أجل الدفاع عن أسانيد ثبت فسادها وبطلانها.

فما حكم الشريعة الغراء في فعل هذا الرجل يا تلامذة أئمة المسلمين؟!.

وهل رأيتم مثل هذا ممن تتلمذ على هؤلاء الشيوخ، وزاد فوق ذلك بأن تشرف بتدريس القرآن الكريم في مسجد رسول الله ﷺ ؟!.

وما قولكم في قوله عن الشيخ ابن باز: "ودخلت بيته، وأخذت من سمته وأخلاقه"؟!.

أفيدونا أفادكم الله.

ثانيًا- (الآفات الأخلاقية) تُوثّق الحدادي وتقدمه على ابن عبدان:

ملخص هذه المسألة: أن المؤلف قرن بين شخصية ابن عبدان شيخ أبي أحمد السَّامرِّي، من علماء القرن الرابع الهجري، وبين شخصية الحدادي المزعوم شيخ عبدالله عبدالعظيم. وذلك على اعتبار أن ابن عبدان كان مجهولاً مثل الحدادي، ومع ذلك اعتمد القراء على روايته، وهذا وفقًا لفهم المؤلف.

وقد صدر نحو هذا من صاحب (الحجج الجياد) في مجاهيل الإمام الهذلي الثلاثة، وخرج ردي الوافي عليه في كتاب (رد الحجج الباطلة: ١٩٣-٢٢٠) في مبحث (الحجج الجياد تؤصل باطلاً لمجاهيل الأسانيد)، وأشبعته أدلة على فساد احتجاجه واستدلاله، ولكن أين الذي يقرأ ويهتم؟!

وها هو صاحب (الآفات) جاء ليعيد الأمر نفسه في مسألة ابن عبدان الذي فات صاحب (الحجج الجياد).

وقد تناول هذه المسألة بأسلوب لا تخفى الغاية منه، ومن أراد أن يدرك هذا فليطلع على صفحات: ٦٧، ٦٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١ من كتابه.

وقد أشرت فيما سبق إلى أن الكتاب تفوح منه رائحة الاستعراض والتعالي، وسيأتي العديد من الأدلة على ذلك .

فالمسألة لا تحتاج إلى كل ذلك التكلف من استدعاء القواعد والمصطلحات العلمية، فقد كان من الممكن أن يقتصر على إيصال مقصده من أقصر الطرق، كما فعل صاحب (الحجج) في مسألة مجاهيل الهذلي، فيقول مثلاً: حال الحدادي في الأسانيد كحال ابن عبدان، حيث قال ابن الجزري فيه: "لا أعرف من حاله شيئًا"، ثم يذكر ما شاء أن يذكره مما هو من صميم المسألة.

وأقول: تقدم في الرسالة الأولى أن الحدادي قد اجتمع فيه ست عشرة علة من علل العدم، ولننظر إلى حال ابن عبدان:

أولاً:

أ- قال الإمام أبو عمرو الداني، المتوفى عام ٤٤٤هـ، في بعض طرق أسانيده لرواية هشام: "وقرأت أنا القرآن كله على فارس بن أحمد المقرئ، وقال لي: قرأت على عبدالله بن الحسين، وأخبرني أنه قرأ على جماعة بالشام وديار ربيعة، منهم: أبو علي الحسن بن أحمد المقرئ، في جزيرة بني عمر، ومنهم محمد بن أحمد بن عبدان المقرئ، وقالا: قرأنا على أحمد بن يزيد الحلواني، وقال: قرأت على هشام بن عمار" (جامع البيان: ٣٣٨/١).

وذكر الإمام الداني هذا الإسناد أيضًا في كتابه (التيسير) في سياق أسانيده لرواية هشام.

ب- ذكر الشيخ عبدالله بن الحسين السَّامرِّي اسم شيخه ثلاثيًّا: محمد بن أحمد بن عبدان. وحدد هويته: من جزيرة بني عمر.

ج- نقل الإمام الداني هذا الطريق عن شيخه فارس عن السَّامرِّي عن ابن عبدان، ولم يرد للداني تعليق لا على التلاوة ولا على الرواية، وهو أستاذ هذا العلم روايةً وتلاوةً في عصره، وصفه ابنُ الجزري بقوله: "أستاذ الأستاذين، وشيخ مشايخ المقرئين". فلو كانت هناك علة في ابن عبدان ما سكت الداني عنها.

ثانيًا:

قال الإمام أبو العز محمد بن الحسين القلانسي، المتوفى عام ٥٢١هـ، في بعض طرق أسانيده لرواية هشام: "قرأت بها القرآن جميعه على الشيخ أبي علي الحسن بن القاسم الواسطي، وأخبرني أنه قرأ بها بمصر على أبي العباس أحمد بن نفيس، وأخبره أنه قرأ بها على أبي أحمد عبدالله بن الحسين السامري، وأخبره أنه قرأ بها على محمد بن أحمد بن عبدان المقرئ، وأخبره أنه قرأ بها على أبي الحسن

الحلواني، وقرأ الحلواني على هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة بن عمر السلمي الدمشقي" (الكفاية الكبرى في القراءات العشر: ٤٢).

فلو كانت هناك علة في ابن عبدان ما قبِل الإمام أحمد بن نفيس النقل من طريقه عن شيخه أبي أحمد السَّامرِّي، وقد وصف الإمام الذهبي ابن نفيس بقوله: "انتهى إليه علو الإسناد، ورياسة الإقراء.. وكان صحيح الرواية، رفيع الذكر" (معرفة القراء الكبار: ١/٤١٦-٤١٧).

ثالثًا:

ذكر الإمام أبو جعفر أحمد بن علي الأنصاري، المتوفى عام ٥٤٠هـ، إسناده أيضًا إلى رواية هشام من طريق ابن عبدان ثم علق قائلاً: "حدثنا أبو القاسم، حدثنا أبو معشر، حدثنا الحسين بن علي، حدثنا أبو الفضل الخزاعي: قلت لأبي أحمد: إن أحمد بن يزيد الحلواني قديم الموت، وأظن أن بين ابن عبدان وبينه رجلا، فقال: كان لابن عبدان فوق المائة سنة، والله أعلم بصواب ذلك".

ثم قال أبو جعفر الأنصاري: "لا أعلم أحدًا نقل عن ابن عبدان غير عبدالله بن الحسين، وهو ثقة إن كان ضبط" (الإقناع في القراءات السبع: ٣١).

فهذا توثيق من أبي جعفر الأنصاري للسامري إن كان ضبط القراءة على ابن عبدان، ويُعد هذا توثيقًا لابن عبدان أيضًا، حيث إن القراءة وصلت إلى الإمام الداني عن شيخه فارس بن أحمد عن السَّامرِّي عن ابن عبدان منضبطة.

فمن خلال ما تقدم يتضح أن اختلاف العلماء في أمر ابن عبدان دائر حول إمكانية نقله عن الحلواني من عدمه، ولم يختلفوا في وجوده.

وهذا واضح من خلال سؤال أبي الفضل الخزاعي لأبي أحمد السامري، في قوله: " إن أحمد بن يزيد الحلواني قديم الوفاة، وأظن أن بين ابن عبدان وبينه رجلا".

فهو لم يُنكر وجود ابن عبدان، ولكنه يستبعد نقله عن الحلواني، بل إن ظاهر العبارة يؤكد وجوده.

والخزاعي كان بحرًا في عصره، صاحب مؤلفات جامعة، ونقل عن حوالي ثلاثين شيخًا من أنحاء الأرض، قال الذهبي في ترجمته: "كان أحدَ من جال في الآفاق، ولقي الكبار" (معرفة القراء الكبار: ١/٣٨٠).

وكان السَّامرِّي ضمن شيوخه وعاصره في أكثر من خمسين سنة، فمولد الخزاعي عام ٣٣٢هـ، ووفاة السَّامرِّي عام ٣٨٦هـ.

فلو كانت هناك علة في ابن عبدان ما سكت الخزاعي عنها، ولا غيره من علماء عصره.

رابعًا:

قال ابن الجزري في ترجمته لابن عبدان: "محمد بن أحمد بن عبدان الجزري، عرض على أحمد بن يزيد الحلواني عن هشام. قرأ عليه عبدالله بن الحسين السَّامرِّي وحده، وذكر أنه كان له من السن فوق المائة، والله أعلم. لا أعرف من حاله شيئًا غير أنه في التيسير وغيره.

وذكر الحافظ أبو عمرو: أنه من جزيرة ابن عمر، أخذ القراءة عرضًا عن الحلواني، وروى القراءة عنه عرضًا عبدالله بن الحسين" (غاية النهاية: ٦٤-٦٥).

فهذه ترجمة ابن عبدان عند ابن الجزري، ولا أدري كيف فهم المؤلف منها المساواة بين الحدادي الذي لا وجود له، وبين ابن عبدان معلوم الهوية والوجود.

والإمام ابن الجزري نفسه قد زكى ابن عبدان بالثناء على طريقه من بين طرق العرض والتلاوة، حيث قال: "فهذه ثمان عشرة طريقًا لابن عبدان، وهو الصواب في هذا الإسناد؛ وإن كان بعضهم أسندها عن السَّامرِّي عن ابن مجاهد عن البكراوي عن

هشام، كصاحب (الكافي) وغيره، فإن هذا من جهة السماع، وهذا إسنادها تلاوة، وكأنهم قصدوا الاختصار، والله أعلم" (النشر: ١/١٣٦).

فهل يقول الإمام ابن الجزري هذا الكلام ويؤكد أنه الصواب في طرق التلاوة، وهو من جهة شخص مجهول أو لا وجود له؟!.

أما عن قول الإمام ابن الجزري: "لا أعرف من حاله شيئًا"، فهذا لا يعني أنه أنكر وجود ابن عبدان أو اعتبره من المجاهيل، فعدم معرفة الحال لا يعني عدم الوجود أو الجهالة.

وكلام ابن الجزري في المجاهيل والذين لا معرفة لهم يكون واضحًا، والأمثلة على ذلك كثيرة في (غاية النهاية)، وسأذكر من ذلك مثالًا واحدًا، وهو:

الحسين بن قتادة بن مزروع الرضى أبو عبدالله العلوي الحسني المدني ثم البغدادي المتوفى سنة ٦٨١هـ.

قال ابن الجزري في ترجمته: "قرأ الروايات على الإمام أبي عبدالله محمد بن الحسن الفاسي، وذكر أنه قرأ القراءات جمعًا وإفرادًا بمسجد النبي ﷺ على إمامه عمر بن معن الزبري، عن قراءته على: محمد بن سعدون القرطبي، عن قراءته على: أبي القاسم الشاطبي، وهذا إسناد مجهول" (غاية النهاية: ١/٢٤٨).

ثم عقد ترجمة لشيخه هذا وقال فيها:

"عمر بن معن أبو حفص الزبري، إمام المسجد النبوي، ذكر السيد الرضى الحسين بن قتادة الطوسي، أنه قرأ عليه ختمات جمعًا وإفرادًا، وأنه قرأ على محمد بن سعدون بن تمام القرطبي، عن قراءته على الشاطبي، ولا يعرف عمر هذا ولا شيخه" (غاية النهاية: ١/٥٩٨).

ثم عقد ترجمة لشيخ شيخه هذا وقال فيها:

"محمد بن سعدون بن تمام أبو عبدالله الأزدي الأنصاري القرطبي، ذُكر أنه قرأ على أبي قاسم الشاطبي، قرأ عليه: عمر بن معن إمام مسجد المدينة، وهما مجهولان لا يُعرفان" (غاية النهاية: ٢/١٤٢).

فهذا منهج الإمام ابن الجزري في المجاهيل ومن لا معرفة لهم.

فهل يتأتى بعد هذا لصاحب عقل أن يقارن بين ابن عبدان وبين الحدادي المزعوم؟!.

فيا صاحب (الآفات): إن ابن عبدان اسمه كاملاً: محمد بن أحمد بن عبدان الجزري، نسبة إلى جزيرة بني عمر، علمٌ أقرَّ بوجوده إمام الأئمة، وأستاذ الأساتذة الإمام الداني وغيره.

فمن هو (علي الحدادي)؟ ومن أبوه؟ ومن جده؟ وإلى أي شيء يشير لقبه (الحدادي)؟ إلى بلدة أم إلى صنعة؟ وفي أي الكتب من كتب علماء عصره نجده؟!.

أجيبوا عن هذه الأسئلة وكفوا عن خداع الأمة، وتضليلها، واتقوا الله في أنفسكم.

التوثيق المزعوم للحدادي:

وهنا نأتي إلى ادعاء المؤلف بأن الحدادي يفوق ابنَ عبدان في التوثيق، حيث قال: "والحدادي يتميز عنه بأنه موثق من تلميذه الدسوقي، أما ابن عبدان فلم يوثِّقه تلميذه الوحيد السَّامرِّي. والسَّامرِّي –كذلك– مُتَكلَّم فيه، والدسوقي ليس كذلك" (الآفات: ٦٧–٦٨).

وقال في موضع آخر: "إنه –أي الحدادي– مُوَثَّق من تلميذه: عبدالله عبدالعظيم؛ كما تقدم، أما ابن عبدان فلم يوثِّقه تلميذه السَّامرِّي" (الآفات: ١٠١).

ولننظر إلى توثيق عبدالله عبدالعظيم لشيخه علي الحدادي المزعوم؛ حيث قال: "قرأت على الشيخ الكامل والعمدة الفاضل، الشيخ علي الحدادي، الأزهري الأشعري المالكي، قد بلغ في دهره غاية القدر والفخر، الشاذلي خرقة، وقد كان هذا الإمام ورعًا تقيًّا، سيما كان أزهريًّا شاذليًّا؛ ختمة للطيبة وأخرى للشاطبية والدرة، لقد ساد بهما الدهر وازداد مسرة" وستأتي صورة الإجازة.

فهذا ما اعتبره صاحب (الآفات) توثيقًا للحدادي، وسبقه صاحب (الحجج الجياد) فجعلها ترجمة للحدادي كما جعلها تفوق ترجمة العبيدي، وكان ردي عليه في مبحث: (الحجج الجياد تضع الحدادي فوق العبيدي ترجمة) من كتاب: (رد الحجج الباطلة والمضللة: ١٨٤ – ١٩٢)، ولكن من يقرأ ويتدبر؟!.

والذي جعله صاحب (الآفات) توثيقًا للحدادي لا يخرج عن الآتي:

١– قوله: "الشيخ الكامل والعمدة الفاضل".

٢– قوله: "الأزهري الأشعري المالكي".

٣– قوله: "قد بلغ في دهره غاية القدر والفخر".

٤– قوله: "وقد كان هذا الإمام ورعًا تقيًّا".

٥– قوله: "سيما كان أزهريًّا شاذليًّا.

فهذا هو توثيق عبدالله عبدالعظيم للحدادي المزعوم.

وإذا كان الأمر كذلك، فلا يقال بأن عبدالله عبدالعظيم قد وثَّق الحدادي فقط، بل وثق أيضًا الشيخ العبيدي، وجعله مع الحدادي في التوثيق على السواء، حيث قال: "والشيخ المذكور أخبرني أنه قرأ القرآن العظيم بذلك على المحقق المتقن، الأمين على كتاب الله تعالى، المرحوم العمدة الفاضل، السيد إبراهيم العبيدي، المقرئ الأشعري المالكي، قد بلغ في دهره غاية القدر والفخر، وقد كان هذا الإمام ورعًا تقيًّا، سيما كان أزهريًّا شاذليًّا"، وستأتي صورة الإجازة.

فكما هو واضح فإن ما قاله الدسوقي في توثيق الحدادي المزعوم، قيل في الشيخ العبيدي، على هذا النحو:

– قوله: "العمدة الفاضل"، في الحدادي والعبيدي على السواء.

– قوله: "الأشعري المالكي"، في الحدادي والعبيدي على السواء.

– قوله: "قد بلغ في دهره غاية القدر والفخر"، في الحدادي والعبيدي على السواء.

– قوله: "وقد كان هذا الإمام ورعًا تقيًّا"، في الحدادي والعبيدي على السواء.

– قوله: "سيما كان أزهريًّا شاذليًّا"، في الحدادي والعبيدي على السواء.

وبذلك فقد استوى الشيخ العبيدي بالحدادي المزعوم، من حيث التوثيق عند عبدالله عبدالعظيم.

ويفترض فيمن بلغ هذا الحد من المدح، وارتقى إلى هذه الدرجة؛ أن يكون علمًا من أعلام مصر في عصره، ولننظر إلى حال كلٍّ من الشخصين اللذين اتصفا بصفات واحدة:

أولا:

أ– العبيدي: قال عبدالرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبدالوهاب: "وممن وجدت بمصر الشيخ إبراهيم العبيدي المقرئ، شيخ مصر في القراءات، يقرأ العشر، وقرأت عليه أول القرآن، وله روايات وأسانيد متصلة إلى القراء السبعة وغيرهم" (راجع كتابي: الحلقات المضيئات من سلسلة أسانيد القراءات: ١/٢٢٥).

ب– الحدادي: لا وجود له يذكر.

ثانيًا:

أ- العبيدي: من مؤلفاته: "التحارير المنتخبة على متن الطيبة" (راجع المصدر السابق).

ب- الحدادي: لا مؤلفات له.

ثالثًا:

أ- العبيدي: ورد ذكره في بعض المؤلفات وكتب التراجم، مثل:

- فهرس المكتبة الأزهرية.

- وفي غالب المؤلفات التي بها ترجمة الشيخ عبدالرحمن بن حسن حفيد الشيخ محمد بن عبدالوهاب، نحو:

١- روضة الناظرين.

٢- الدرر السنية.

٣- عقد الدرر.

٤- مجموعة الرسائل النجدية.

٥- مشاهير علماء نجد (راجع: الحلقات المضيئات: ١/٢٢٥).

ب- الحدادي: لا وجود له في أيٍّ من المؤلفات، لا في كتب التراجم ولا في غيرها.

رابعًا:

أ- العبيدي: ذكر بنفسه بعضَ شيوخه في القراءات، في كتابه (التحارير المنتخبة).

ب– الحدادي: لا وجود له أصلاً، فضلاً عن أن يذكر شيوخًا له.

خامسًا:

أ– العبيدي: ظهر له أربعة تلاميذ: سلمونة، والمرزوقي، والإبياري، وعبدالرحمن الحفيد، كلٌّ على قدر أخذه ونقله. (راجع: الحلقات المضيئات: ١/٢٢٥. وآفة علو الأسانيد: ٢٢٨)

ب– الحدادي: لا تلاميذ له سوى عبدالله عبدالعظيم الذي وثَّقه.

فها هو حال الشخصين اللذين بلغا في دهرهما غاية القدر والفخر، قد استحق أحدهما تلك المنزلة وأن يكون شيخ مصر في القراءات، وذهب ثانيهما أدراج الرياح.

ولعل هذا قد زاد الحقيقة كشفًا، وأشبعها انكشافًا. فهل يتصف بتلك الصفات شخص ويخفى؟!.

ولذلك من الشطط العقلي أن يُعد هذا (الحدادي) مجهولًا إن كان له وجود أصلًا، فقد اجتمع فيه من أسباب الشهرة ما يجعله من أعلام عصره، ويرفعه إلى عنان السماء:

أولًا– علو المنزلة، حيث جاء: "قد بلغ في دهره غاية القدر والفخر"، فأيُّ عقل سليمٍ يَعتبر مثل هذا مجهولًا؟.

ستظل هذه الواقعة مثار تفكُّه بين طلبة العلم، وسيكون سؤال التندُّر بينهم: في أيِّ عصرٍ كان مجهول الأسانيد القرآنية الذي بلغ في دهره غاية القدر والفخر؟!.

ثانيًا– بلوغ الإمامة، حيث جاء: "وقد كان هذا الإمام...". فأيُّ إمام من الأئمة كان مجهولًا يا أهل العقول السليمة؟!.

ثالثًا– بلوغ الخشية، حيث جاء: "وقد كان... ورعًا تقيًّا". وأهل الورع والتقى هم مصابيح الدُّجى على ممر العصور، ومحط الأنظار على مختلف الدهور، فكيف عميت الأبصار عن هذا التقي حتى صار مجهولًا؟!.

ولا يُقال: لعله كان من الأتقياء الأخفياء، فهذا لا يتناسب مع مَن بلغ في دهره غاية القدر والفخر.

رابعًا– علو النسبة والدرجة العلمية، حيث جاء: ".. سيما كان أزهريًّا شاذليًّا، ختمةً للطيبة وأخرى للشاطبية والدرة، لقد ساد بهما الدهر وازداد مسرةً". ومن المعلوم أن علم القراءات من العلوم النادرة على مدار تاريخ الإسلام، والبارعون فيه مبرزون ومحصور عددهم في كل عصر، وهذا (الحدادي) الذي جمع القراءات من كل طرقها فلم يُبقِ منها شيئًا، علاوةً على الآتي:

١– بلغ غاية القدر في دهره.

٢– بلغ غاية الفخر في دهره.

٣– كان إمامًا من أئمة هذا العلم.

٤– ارتقى إلى درجة الورع.

٥– ارتقى إلى درجة التقى.

٦– كان من علماء الأزهر الشريف.

٧– كان من أهل القرن قبل الماضي.

وبعد هذا كله نجده شخصًا معدوم الوجود، وحجة المدافعين عنه أن جعلوه في سلة المجاهيل، ألا حسبي الله ونعم الوكيل.

وفوق ما تقدم أن جعل صاحب كتاب (الحجج الجياد) طريق (الحدادي) أولى بالتمسك من غيره؛ لأن تحريرات الشيخ العبيدي (الأصلية) وصلت إليه من طريق

الحدادي، حيث قال: "وقد أدركت شيخنا محمد بن عبدالحميد الإسكندري عليها. وهذا يجعلنا نتمسك بالرواية عن الحدادي أكثر من غيره؛ لكونها على مدرسة شيخه العبيدي، ولكونها أقرب من مدرسة الإزميري والمتولي وأتباعهما إلى ما كان عليه عمل ابن الجزري في الإقراء" (الحجج الجياد: ١١٢).

ولا أزال أطالب صاحب (الحجج) وأترقب أدلته العلمية والمادية على هذه الجرأة المتناهية في تضليل الأجيال الحالية والآتية، والله المستعان.

أعود وأقول: إن هذا التوثيق الذي جعله صاحب (الآفات) توثيقًا للحدادي وفضّله به على ابن عبدان؛ لهو من أقوى الأدلة على عدم وجود الحدادي أصلاً.

فأفضل ما يقال فيه: إنه توثيق لعدم وجود الحدادي، وليس توثيقًا للحدادي، والله المستعان.

نادرة وطرفة:

تقدم في كلام عبدالله عبدالعظيم في إجازته قوله: "قرأت على الشيخ الكامل والعمدة الفاضل، الشيخ علي الحدادي... ختمة للطيبة وأخرى للشاطبية والدرة، لقد ساد بهما الدهر وازداد مسرة".

أما النادرة ففي قوله: "ختمة للطيبة وأخرى للشاطبية والدرة"، فتقديم الطيبة على الشاطبية من النوادر، ولعله أدرك أن هذا الكلام غير مقبول عند أهل هذا الشأن فأصلحه في إجازته لعلي عاشور.

وأما الطرفة، ففي قوله: "لقد ساد بهما الدهر وازداد مسرة"، فمن العجيب أن يمدح الشخص ختمتيه، ويعد هذا من طرائف الإجازات.

ولعل الشيخ أدرك أنه لا وجود لمن يُفترض أن يمدح له ختمتيه فمدحهما لنفسه، والله أعلم بما يدور في الإجازات من طحن وعجن، والله المستعان.

سابقة لا مثيل لها في تاريخ الإسلام:

ابن عبدان الذي يُقَارَن بالحدادي المزعوم، ما هو إلا ناقل لبعض رواية هشام عن الإمام ابن عامر الشامي.

فقد اشتملت رواية هشام على واحد وخمسين طريقًا، واعتمد العلماء من بينها على ابن عبدان في ثمانية عشر طريقًا فقط، والثلاثة والثلاثون الباقية اعتمدوا فيها على غيره من القراء.

والقراء عشرة، ورواتهم عشرون، منهم هشام، وجملة الطرق للرواة العشرين تسعمائة وثمانون طريقًا، على ما حدده الإمام ابن الجزري وفصله في كتابه (النشر).

وعلى هذا تكون نسبة ابن عبدان من إجمالي طرق القراءات: ١,٨% (واحد وثمانية من عشرة في المائة)، أي لم يصل إلى اثنين في المائة.

وعليه، فلا وجه للمقارنة بين ابن عبدان وبين الحدادي المزعوم، حيث إن الحدادي يُعتمد عليه الآن في القراءات العشر، ورواتها العشرين، والتسعمائة وثمانين طريقًا، أي بنسبة ١٠٠%.

وهذه سابقة لم تسبق في تاريخ الإسلام لشخص لا وجود له.

والداهية الكبرى، والبلوى العظمى، والمصيبة التي ما قبلها ولا بعدها مصيبة على الأسانيد القرآنية في تاريخ الأمة الإسلامية، أن أعلى أسانيد الدنيا تنتهي إلى هذا الحدادي الذي لا وجود له، وهذا حدث تاريخي عديم المثيل.

ونظرًا إلى جنون طلب العلو الذي أصاب كثيرًا من طلاب القرآن الكريم، ففي غضون سنوات قلائل ستتحول أسانيد الأرض إلى هذا الطريق المنقطع، وتُطمس الأسانيد الصحيحة والمستقيمة، وما ذلك إلا بسبب فئة تدافع عن هذا الطريق بالأكاذيب، وشهادة الزور والتلفيقات، والجدل العقيم، والاستدلالات الفاسدة، والجهل المركب.

فليست لديهم حجة ولا دليل ولا برهان، غير السفسطة، والتعالي، والاستعراض، والعناد، والغطرسة، والسب، والقذف، واستحلال الأعراض بجرأة عجيبة.

وكل ذلك ينتهي بنهاية أعمارهم، ويمتد شر صنيعهم في الأسانيد إلى ما لا يعلمه إلا الله، فلا بارك الله في سعيهم.

وإليكم فيما يلي صورة للصفحات المعنية من إجازة الشيخ عبدالله عبدالعظيم لتلميذه محمد العراقي الشمشيري.

خصهما وهما من طريقة الشاطبية والدرة
فكانتا في الخزرمن ومزيد مسرة وامنا
العبد الفقير المعترف بالتقصير والذنب
العظيم الراجي غفرانها من الله الكريم عبد
الله محمد عبد العظيم الدسوقي بلدا ومنشا
قرات على الشيخ الكامل والعمدة الفاضل
الشيخ علي الحدادي الازهري الاشعري
المالكي قد بلغ في دهره غاية القدر
والفخر الشاذلي حرفة وقد كان هذا
الامام ورعا تقيا سيما كان ازهريا
شاذليا خصه للطيبة واخرى
للشاطبية والدرة لعمر ساد بهما الدهر
وازداد مسرة واجازني بالقراة والتقليم
وقد اجزت احينا الشيخ محمد العراقي
ولعتجاد وساد واكمد الاعداء والحساد

وبلغ رتبة الفضل والكمال على رغم حساد
واهل الضلال وصار على غاية من
الاتقان وخاض بحر العرفان فطلبت
مني الاجازة فاجزته بذلك لكونه
اهلا والله اعلم بما هنالك اجازة صحيحة
بشروطها المعتبرة وان كبرا ويقرئ فهو
سديد النظر فيفعل ذلك في الاقطار
والامصار والمقرئ فهو حقيق بذلك
من غير تردد ولا مراء وفقه الله لادء
العذير للخير وامنه من الالام والاسقام
والضير والشيخ المذكور اخبرني
انه قرأ القرآن العظيم بذلك على المحقق
المتقن على كتاب الله تعالى المرحوم
العمدة الفاضل السيد ابراهيم العبيدي
المقرئ الاشعري المالكي قد بلغ في

ذهره غاية الفخر والفخر وقد كان هذا
الامام ورعا تقيا سيما كان ازهريا
متانليا قال والسيد المذكور اخبرني
انه قرا القران العظيم بذلك على المحقق
المتقن الامين على كتاب الله تعالى
المرحوم العمدة الفاضل الشيخ عبد الرحمن
الاجهوري المالكي والعمدة الفاضل
المحقق المدقق الامين على كتاب الله
تعالى السيد علي البدري والعمدة الفاضل
الشيخ محمد المنير واما الشيخ عبد الرحمن
فقد قرا على محقق العصر الشيخ عبده
الشافعي والشيخ احمد البقري والشيخ
احمد الاسقاطي ويوسف افندي
زاده شيخ القراء بالقسطنطينية عامر
احدي وخمسين ومايتين والف بتلقد

ثالثًا- (الآفات الأخلاقية) تُفضِّل عبدالله عبدالعظيم وتقدمه على السَّامرِّي:

سبق من صاحب (الحجج الجياد) أن جعل الحدادي فوق العبيدي في الترجمة، وساوى بين أبي اليمن الكندي وبين عبدالله عبدالعظيم في العلو، وخرج ردي عليه في كتاب: (رد الحجج الباطلة والمضللة) في مَبْحَثَيْ: (الحجج الجياد تساوي بين علو الكندي وعلو عبدالله عبدالعظيم: ١٥٢ – ١٦٧) و(الحجج الجياد تضع الحدادي فوق العبيدي ترجمةً: ١٨٤ – ١٩٢).

وأشبعت المسألتين ردًّا على ذلك، ولكن من الذي يقرأ ويهتم؟.

وهاهو صاحب (الآفات الأخلاقية) يقتفي الأثر، وتقدم أن جَعَلَ الحدادِيَّ يفوق ابن عبدان، وهنا يجعل عبدالله عبدالعظيم مقدمًا على السَّامرِّي؛ حيث قال فيما سبق أثناء الكلام عن ابن عبدان: "والحدادي يتميز عنه –أي عن ابن عبدان– بأنه: مُوَثَّق من تلميذه الدسوقي، أما ابن عبدان فلم يوثقه تلميذه الوحيد السَّامرَّي. والسَّامرِّي – كذلك– مُتَكَلَّمٌ فيه، والدسوقي ليس كذلك" (الآفات: ٦٧، ٦٨).

وقال في سياق الكلام عن ابن عبدان أيضًا: "ولم يروِ عنه إلا راو واحد، وهو السَّامرِّي المُتَكَلَّم فيه.

والحدادي يتميز عنه بأمرين:

الأمر الأول: أنه مُوَثَّقٌ من تلميذه عبدالله عبدالعظيم، كما تقدم، أما ابن عبدان فلم يوثقه تلميذه السَّامرِّي.

الأمر الثاني: أن تلميذ ابن عبدان، وهو السَّامرِّي مُتَكَلَّم فيه، وتلميذ الحدادي غير مُتَكَلَّم فيه" (الآفات: ١٠١).

فكما نرى فإن صاحب (الآفات) أخذ يلمز في السَّامرِّي في أكثر من موضع، علمًا بأن ما قيل في حق السَّامرِّي رد عليه الإمام ابن الجزري، وهذه مسألة أنهى العلماء الكلام فيها، فقد قُتِلت بحثًا من الأئمة، فكل ما كان فوق الإمام ابن الجزري فقد كفانا فيه أئمة عظام، ويا ليتنا نُصلح ما أفسدناه نحن في عصورنا.

وأما مقارنة صاحب (الآفات) بين السَّامرِّي وعبدالله عبدالعظيم، فضلا عن جعله الثاني موثَّقًا عن الأول؛ لهو من الأدلة على أن هذا الرجل –بحقٍّ– قد أقحم نفسه في قضية لا علم له بها ولا دراية.

تعالَ معي أيها القارئ الكريم لتتعرف على السَّامرِّي الذي قَدَّم عليه صاحبُ (الآفاتِ) عبدَالله عبدالعظيم.

١– هو: عبدالله بن الحسين بن حسنون أبو أحمد السَّامرِّي البغدادي ثم المصري، مولده في عام: ٢٩٥هـ، ووفاته في: المحرم من عام ٣٨٦هـ.

٢– أخذ علم القراءات عن حوالي ثلاثين شيخًا من كبار علماء هذا الفن في ذلك العصر، يكفي منهم: الأشناني، وابن جرير الرقي، وابن هارون التمار، وابن مجاهد، وابن شنبوذ، وغيرهم.

٣– نقل عن هذا العَلَم قرابة عشرة من كبار العلماء، يكفي منهم: أبو الفضل الخزاعي، وأبو القاسم الطرسوسي، وأبو العباس ابن نفيس، وفارس الحمصي ومحمد النجاد شَيْخَا الإمام الداني. (وشيوخه وتلاميذه ومصادر ترجمته في كتابي: الحلقات المضيئات: ٢/١٨٠).

٤– وثَّقه الإمام الداني فيما نقله الإمام الذهبي بقوله: "مشهور، ضابط، ثقة، مأمون".

٥– وثَّقه أبو جعفر الأنصاري، حيث قال: "وهو ثقة إن كان ضَبَطَ" (الإقناع: ٣١).

٦- وثَّقه الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي، فيما نقله الإمام الذهبي؛ حيث قال الذهبي: "وقد سألت أبا حيان محمد بن يوسف الأندلسي عن أبي أحمد، فأثنى عليه، ووثَّقه، ومشَّى أمره".

٧- أثنى عليه الإمام الذهبي فقال: "مسند القراء بالديار المصرية"، وقال: "وكان عارفًا بالقراءات، شديد العناية بها" (معرفة القراء الكبار: ١/٣٢٧-٣٣١).

٨- أثنى عليه الإمام ابن الجزري فقال: "المقرئ اللغوي، مسند القراء في زمانه" (غاية النهاية: ١/٤١٥).

٩- اعتمد عليه الإمام أبو القاسم عبدالجبار بن أحمد الطرسوسي، المتوفى عام ٤٢٠هـ، في كتابه (المجتبى) في أسانيده إلى روايات: قالون، وقنبل، والدوري، والسوسي، وهشام، وشعبة. ذكر هذا الإمام ابن الجزري في كتابه (النشر) في سياق أسانيده لهذه الروايات.

١٠- اعتمد عليه الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، المتوفى عام ٤٤٤هـ، في كتابه (جامع البيان) في طرق أسانيده إلى روايات الأربعة عشر، عدا رواية ورش.

١١- اعتمد عليه الإمام أبو القاسم عبدالرحمن بن حسن القرطبي، المتوفى عام ٤٤٦هـ، في كتابه (القاصد) في أسانيده إلى روايات: قالون، وقنبل، والدوري، وهشام. ذكر هذا الإمام ابن الجزري في كتابه (النشر) في سياق أسانيده لهذه الروايات.

١٢- اعتمد عليه الإمام أبو طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري، المتوفى عام ٤٥٥هـ، في كتابه (العنوان)، في أسانيده إلى روايات: قنبل، والدوري، والسوسي، وهشام، وشعبة، وخلف، وخلاد. ذكر هذا الإمام ابن الجزري في كتابه (النشر) في سياق أسانيده لهذه الروايات.

١٣- اعتمد عليه الإمام أبو القاسم يوسف بن علي الهذلي، المتوفى عام ٤٦٥هـ، في كتابه (الكامل)، في أسانيده إلى روايات: هشام، وخلف، وخلاد. وهذا فيما ذكره الإمام ابن الجزري في سياق أسانيده إلى هذه الروايات في كتاب (النشر).

١٤- اعتمد عليه الإمام أبو عبدالله محمد بن شريح الإشبيلي، المتوفى عام ٤٧٦هـ، في كتابه (الكافي)، في أسانيده إلى روايات الأربعة عشر، عدا قالون، وورش، والبزي.

١٥- اعتمد عليه الإمام أبو معشر عبدالكريم بن عبدالصمد الطبري، المتوفى عام ٤٧٨هـ، في كتابه (التلخيص)، في إسناده إلى رواية الدوري عن أبي عمرو.

١٦- اعتمد عليه الإمام أبو إسماعيل موسى بن الحسين المعدل، في كتابه (الروضة)، في أسانيده إلى روايات: قنبل، والسوسي، وهشام، وشعبة، وخلاد. فيما ذكره الإمام ابن الجزري في سياق أسانيده إلى هذه الروايات في كتاب (النشر).

١٧- اعتمد عليه الإمام أبو علي الحسن بن خلف بن بليمة الإسكندري، المتوفى عام ٥١٤هـ، في كتابه (تلخيص العبارات)، في أسانيده إلى روايات: قنبل، والدوري، والسوسي، وهشام، وخلاد. فيما ذكره الإمام ابن الجزري في سياق أسانيده إلى هذه الروايات في (النشر).

١٨- اعتمد عليه الإمام أبو القاسم عبدالرحمن بن أبي بكر عتيق بن الفحام، المتوفى عام ٥١٦هـ، في كتابه (التجريد)، في أسانيده إلى روايات: قالون، وقنبل، والدوري، والسوسي، وخلاد. فيما ذكره الإمام ابن الجزري في سياق أسانيده إلى هذه الروايات في (النشر).

١٩- اعتمد عليه الإمام أبو العز محمد بن الحسن القلانسي، المتوفى عام ٥٢١هـ، في كتابه (الكفاية الكبرى)، في أسانيده إلى روايتي: قنبل، وهشام.

٢٠- اعتمد عليه الإمام أبو جعفر أحمد بن علي الأنصاري، المتوفى عام ٥٤٠هـ، في كتابه (الإقناع)، في أسانيده إلى روايات: البزي، وقنبل، والدوري، وهشام، وابن ذكوان، وشعبة، وحفص، وخلاد، ودوري الكسائي.

٢١- اعتمد عليه الإمام أبو محمد عبدالله بن علي سبط الخياط، المتوفى عام ٥٤١، في كتابه (الاختيار) في أسانيده إلى رواية حفص.

٢٢- اعتمد عليه الإمام أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالمجيد الصفراوي، المتوفى عام ٦٣٦هـ، في كتابه (الإعلان)، في أسانيده إلى روايات: قنبل، والدوري، وهشام. فيما ذكره الإمام ابن الجزري في سياق أسانيده إلى هذه الروايات في (النشر).

٢٣- اعتمد عليه الإمام أبو محمد عبدالله بن عبدالمؤمن بن الوجيه الواسطي، المتوفى عام ٧٤٠هـ، في كتابه (الكنز)، في أسانيده إلى روايتي: قنبل، والسوسي.

٢٤- اعتمد عليه الإمام الحافظ أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري، المتوفى عام ٨٣٣هـ، في كتابه (النشر)، في أسانيده إلى الروايات التالية:

أ. رواية قالون: أسندها إلى السَّامرِّي من ستة طرق: (١/١٠٢، ١٠٣).

ب. رواية قنبل: أسندها إلى السَّامرِّي من أربعة عشر طريقًا: (١/١١٨).

ج. رواية الدوري: أسندها إلى السَّامرِّي من أربعة عشر طريقًا: (١/١٢٤).

د. رواية السوسي: أسندها إلى السَّامرِّي من عشرة طرق: (١/١٣١).

هـ. رواية هشام: أسندها إلى السَّامرِّي من ثمانية عشر طريقًا: (١/١٣٥، ١٣٦).

و. رواية شعبة: أسندها إلى السَّامرِّي من ثمانية طرق: (١/١٤٧).

ز. رواية خلف: أسندها إلى السَّامرِّي من ستة طرق: (١/١٥٨).

ح. رواية خلاد: أسندها إلى السَّامرِّي من عشرة طرق: (١/١٦١).

فهذا بعض ما توصلت إليه في سيرة الإمام السَّامرِّي مع قصور جهدي وبحثي، وهنا أقول: فيا أصحاب العقول والأفهام: هذا هو السَّامرِّي المُتَكَلَّم فيه، والذي ساوى صاحب (الآفات) بينه وبين عبدالله عبدالعظيم، بل وقدم عبدالله عبدالعظيم وفضله عليه، فانظروا إلى وجه المقارنة في التحقيق الآتي:

- سؤال يا صاحب (الآفات): من هو عبدالله عبدالعظيم المُقدَّم والمُفضَّل والموثَّق عندكم عن السَّامرِّي، وما هي تواريخه؟.
- الإجابة: كنا لا نعرف عنه شيئًا سوى المسطر في الإجازات، ولا نعرف شيئًا عن تواريخه، حتى أطلعنا العبد الفقير السيد عبدالرحيم عليه، ولمْ ولن نعترف بها أبدًا لأنها ليست على مقاس حدادنا الذي ننشده!.
- سؤال يا صاحب (الآفات): من هم شيوخ عبدالله عبدالعظيم المفضل عندكم عن السَّامرِّي، وكم عددهم؟.
- الإجابة: ليس له إلا شيخ واحد وهو: علي الحدادي، الذي تنتهي إليه أعلى أسانيد الكون، في جميع القراءات القرآنية، فلا يدانيه سند في أنحاء الدنيا، وهو مصدر فخرنا وعزنا ونفعنا.
- سؤال يا صاحب (الآفات): من هو علي الحدادي، شيخ عبدالله المفضل عندكم عن السامري؟.
- الإجابة: لا نعرف عنه شيئًا سوى المسطر في إجازة تلميذه الوحيد عبدالله عبدالعظيم.

وهنا أقول: فلتشهد أيها التاريخ –والله خير الشاهدين– على رجل يدعي العلم، قرن بين إمام من كبار أئمة القراءات في القرن الرابع الهجري، معلوم العين والحال، وموثق من كبار أئمة التحقيق، نقل هذا العَلَمُ عن ثلاثين شيخًا من أعلام عصره، وتلقت

الأمة عنه ذلك بالقبول على مدار القرون، وبين شيخ من قراء القرن الرابع عشر الهجري، لا يُعرف عنه شيءٌ سوى المسطر في ديباجة إجازته، وزاد فوق هذا ووثقه وقدمه عليه، ونقل هذا الشيخ عن شخص واحد لا يُعرف عنه شيء، فهو معدوم الوجود، ظلمات بعضها فوق بعض. نسأل الله العافية والسلامة.

معلومة مهمة جدًّا:

من الجدير بالذكر أن جميع أسانيد دول المغرب العربي في القراءات السبع من روايات الأربعة عشر، ترجع إلى الإمام السَّامرِّي، من طريق تلميذه: أحمد بن نفيس المصري، ولا يخرج عن ذلك إلا روايتا: قالون وورش. ويترتب على الطعن في الإمام السَّامرِّي القدح في الأسانيد المغربية، والله المستعان.

رابعًا- (الآفات الأخلاقية) تحصر أمر الحدادي في السجلات:

أتعجب لمن جلس بين أيادي كبار علماء الأمة –كما قال– ثم يضلل عباد الله هذا التضليل!.

فقد صور صاحب (الآفات) للقارئ أني قد اعتمدت في نفيي لوجود الحدادي على السجلات الرسمية فقط، فقال: "اعتمد الشيخ السيد في النتيجة التي وصل إليها على دليلين فقط هما:

الأول: الاعتماد أساسًا على السجلات الحكومية... الدليل الآخر: الاستبعاد المدَّعى لوقوع أمور من غير أن تكون هذه الأمور مستحيلة لا عقلاً ولا عادة، ولم يسبقه أحد من المحققين بذلك" (الآفات: ٩، ٨).

وقوله: "... لأن دليله هو بحثه في السجلات فقط، التي قد يكون قد أخطأ في بحثه فيها خطأً جوهريًّا كأخطائه الأخرى" (الآفات: ١٦).

وهو يلمح بقوله: "كأخطائه الأخرى" إلى وثيقتي بيشة والأزهر، اللتين أخزاه الله فيهما هو وأتباعه.

وأقول: أيها الحامل لعلم الفضلاء: هل كان دليلي على عدم وجود الحدادي متوقفًا على بحثي في السجلات الحكومية فقط، حتى تقول هذا وتتحمل مسؤوليته أمام الله تعالى؟!.

ألم تقرأ نتيجة بحثي عن الحدادي في كتاب: (آفة علو الأسانيد: ١٤٨–١٤٩)، وفي كتاب:(رد الحجج الباطلة والمضللة: ٢٤٣–٢٤٤)، ولقد فصلتها لكم تفصيلا في الرسالة الأولى: صـ٦–٧، على هذا النحو، بحسب ما توصلت إليه:

١– لم ترد له ترجمة مستقلة في أي كتاب.
٢– لم يُذكر في ترجمة غيره.
٣– لم تصدر له إجازة لا لتلميذه الوحيد ولا لغيره.

٤- لم يشهد على إجازة من الإجازات.

٥- لم يصدر له مؤلَّف من المؤلفات.

٦- لم يُشارك في مؤلَّف من المؤلفات.

٧- لم يُقدِّم أو يُقرِّظ لمؤلَّف من المؤلفات.

٨- لم يَرِد له رأيٌ علميٌّ في أيٍّ من كتب الفن أو غيرها.

٩- لا ردّ له على مسألة، ولا نصيحة، ولا تخطئة، ولا مشاهدات في رحلة أو غيرها.

١٠- لا أثر له في طرق أسانيد الدنيا سوى طريق عبدالله عبدالعظيم.

١١- لا أثر له في السجلات الرسمية الموجودة في عصره.

١٢- لا وجود لأعقاب له في السجلات الرسمية.

١٣- لا وجود لإخوة له في السجلات الرسمية.

١٤- لا وجود لشاهد قبر له، خاصةً مع اتصافه بتلك الأوصاف.

١٥- لا وجود له في سجلات المستخدمين بالدولة في ذلك الحين.

١٦- لا وجود له في السجلات العقارية بملكية سكن أو إيجار أو حيازة أرض.

فهل مع هذا كله يجوز شرعًا أن تقول: "لأن دليله هو بحثه في السجلات فقط"؟! ألا يعدُ هذا تضليلاً لعباد الله؟.

فما حكم هذا الفعل فيما تعلمته من شيوخك، حيث قلت: "قد جثوت على ركبتي بين العلماء نحوًا من ثلاثين سنة"؟!

وإذا كنت أنا كما قلت: "قد يكون أخطأ في بحثه فيها خطأً جوهريًّا كأخطائه الأخرى"، فأين نتيجة بحثك أنت ومن معك التي لا خطأ فيها؟!.

فهل استطعت أنت ومن معك ممن يدافعون عن الحدادي، على بكرة أبيكم في مشارق الأرض ومغاربها، أن تأتوا بدليل مادي واحد ينقض علة من هذه العلل الست عشرة؟.

فما نسمع منكم ولا نرى إلا تطاولاً وبذاءات، وأنتم متكئون على أرائككم تحت مكيفاتكم، فهذا منتهى علمكم في حدادكم.

والأعجب، أن المؤلف ظل يطحن ويعجن في السجلات الحكومية في ثلاثين صفحة من كتابه، أي ما يقرب من ثلثه.

فما ترك شيئًا يطعن ويقدح في هذه المؤسسة –أي دار المحفوظات المصرية– إلا وذكره واستشهد به ضدها، سواء كان هذا حقًّا أم زورًا.

وسأكتفي بذكر عناوين طعونه في هذه المؤسسة، بحسب ذكره لها:

١– "غالب المشاكل الواردة إلى دار المحفوظات بسبب شهادات الوفاة المفقودة من سجلات دار المحفوظات أو السجل المدني" (ص ٤٥).

٢– "ضياع الكثير من البيانات؛ نتيجة الأخطاء في نقلها" (ص ٤٥).

٣– "السجلات محفوظة في دورات المياه أو البدروم" (ص ٤٦).

٤– "السجلات معهود بها لغير مؤهلين" (ص ٤٦).

٥– "بعض دفاتر البيانات تهدر عمدًا" (ص ٤٦).

٦– "أخطاء جسيمة في نقل البيانات من السجلات إلى الحواسيب" (ص ٤٦).

٧– "قرى كاملة ساقطة القيد بسبب النقل الخاطئ من دار المحفوظات؛ لعدم خبرة الموظفين" (ص ٤٧).

٩– "السجلات تُحفظ بطريقة عشوائية؛ مما أدى إلى إصابة معظمها بالتلف والضياع" (ص ٤٧ – ٤٨).

هكذا الترقيم في كتابه؛ حيث سقط منه رقم (٨).

١٠– "يكثر في السجلات الخطأ في أسماء الآباء والأجداد" (ص ٤٨).

١١- "السجلات قد يستولي عليها غير صاحبها" (ص ٤٩).

١٢- "السجلات يعمل فيها الموظفون المغضوب عليهم؛ فيفرطون في عملهم" (ص ٤٩).

١٣- "السجلات تضيع وثائق الزواج" (ص ٥٠).

١٤- "السجلات معرضة للتلف" (ص ٥٠).

١٥- "السجلات أصيبت بالعبث، الذي أدى لضياع آلاف الوثائق أو تمزيق وتلف معظمها" (ص ٥٠، ٥١).

١٦- "السجلات تتضمن أخطاء في الأسماء تعد بالمئات يوميًا" (ص ٥١).

١٧- "السجلات تتسبب في ضياع شهادات وفاة حديثة؛ فما بالك بالقديمة؟!" (ص ٥٢).

١٨- "السجلات تحول المسلم إلى مسيحي" (ص ٥٢).

١٩- "الوثائق ضاع منها الكثير" (ص ٥٤).

٢٠- "السجلات بدار المحفوظات تتلف وتتمزق وتفقد" (ص ٥٣).

٢١- "السجلات تميت الأحياء" (ص ٥٤).

٢٢- "السجلات بها أسماء عديدة مكتوبة خطأ" (ص ٥٥).

٢٣- "السجلات تدفع رجلاً لطلاق زوجته؛ بسبب خطأ الكاتب" (ص ٥٦).

٢٤- "السجلات تحول رجلاً إلى امرأة! وتلزمه بالفحص الطبي لإثبات ذكوريته فيها" (ص ٥٧).

٢٥- "السجلات مملوءة بالأهوال والصعاب" (ص ٥٨).

٢٦- "بعض ملفات دار المحفوظات مفقودة" (ص ٥٩).

٢٧- "السجلات تؤدي لأخطاء مضحكة" (ص ٦٠).

٢٨- "السجلات بها أخطاء بسبب المواطنين" (ص ٦٠).

٢٩- "السجلات بها أخطاء بسبب الموظفين" (ص ٦١).

٣٠- "سجلات دار المحفوظات قد يتوه المواطن بسببها، وجملة من ملفات السجل المدني ممزقة" (ص ٦١).

لا إله إلا الله، اللهم لطفك يا قيوم السموات والأرض!

ما هذا الذي فعله هذا الرجل؟! ألهذا الحد فعل الحدادي المزعوم بعقول أنصاره؟!

مؤسسة منشأة وقائمة بمصر من عام (١٢٤٠هـ - ١٨٢٥م) تحفظ للمصريين تواريخهم، وحيازاتهم العقارية والزراعية، يأتي الآن هذا الرجل ويشبعها طعنًا، حتى يصورها بأنها من أفسد المفاسد، ظنًّا منه أنه بهذا العمل قد أثبت وجود الحدادي. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

خامسًا- (الآفات الأخلاقية) تعتبر البحث والتحقيق بغيًا:

لم يدخر المؤلف جهدًا في الافتراء، حتى إنه صوَّر للقارئ أن بحثي في الأسانيد يعد طعنًا وبغيًا على شيوخ الإقراء، وتتبعًا لعوراتهم. ولا أدري هل هذا عن جهلٍ فعلاً، أم أنه من باب الافتراء الذي اعتاده في كتابه؟.

وهذه جوانب من كلامه في هذا الصدد، حيث قال: "وإنما نرد عليه لمنعه من التمادي في الطعن في أسانيد القراء" (الآفات: ٢).

وقوله:"فليعلم المؤلف أن هذا الرد السريع سببه أمران:

الأول– حكمة الله تعالى وقدره، لما ورد في الحديث: (ما من ذنب أحرى أن يعجل الله العقوبة لصاحبه في الدنيا، مع ما يدخره له في الآخرة، من البغي وقطيعة الرحم)، والمؤلف قد بغى على القراء والعلماء، فعجل الله تعالى عقوبته، بفضحه بظهور وثيقة استبعاده من لجنة مراجعة المصحف، وظهور بعض إجازاته السابقة" (الآفات: ٥).

وقوله: "ومن سعى في البحث عن عورات المسلمين؛ كشف الله تعالى عورته؛ كما في الحديث: (يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه: لا تغتابوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم؛ فإنه من يتبع عوراتهم يتبع الله عورته، ومن يتبع الله عورته؛ يفضحه في بيته).

فلو تعلم كيف وصلت لنا وثيقة استبعادك الرسمية، من غير بحث منا؛ لعجبت من انطباق هذا الحديث فيك. وإنا لنحسب أن وقوفنا على هذه الوثيقة وغيرها لهو من حفظ الله لكتابه ولأسانيد القراء، ولأعراض من نقلوا لنا كتابه الكريم" (الآفات: ٢٤، ٢٥).

فهذا بعض كلام المؤلف في هذه المسألة، وهذه رؤيته لها، بأن الباحث في الأسانيد والمحقق لها ليس إلا باغيًا وطعّانًا ومتتبعًا لعورات الشيوخ والعلماء، وينطبق عليه ما جاء في الحديثين الشريفين:

– تعجيل العقوبة في الدنيا، إلى جانب ما يدخر له من عذاب الآخرة.

– أنه مؤمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه.

– أن الله يتبع عورته ويفضحه في بيته.

ثم قضى وحكم بأن هذا ينطبق عليَّ، فقال: "فلو تعلم كيف وصلت لنا وثيقة استبعادك الرسمية من غير بحث منا؛ لعجبت من انطباق هذا الحديث فيك".

وأقول: هذا الشيخ الذي ادعى أنه تتلمذ على الأماجد من العلماء، قد حكم وقضى بأنني مؤمن بلساني، ولم يدخل الإيمان قلبي، وهو في هذا متجاوز الحد والمدى في فجور خصومته.

لا سامحك الله أيها المفتري، هل شققت عن قلبي واطلعت على ما فيه؟!.

إن ما قذفتَ به سيد عبدالرحيم، فقد قذفت به من تقدم ومن تأخر من علماء الأمة الإسلامية، ممن تصدوا للمفسدين في الأسانيد.

إن من قذفته متبع وليس بمبتدعٍ، اقتفى أثر من تقدم من أهل هذه الصنعة، وترسّم خطاهم ليصلح ما يمكن إصلاحه، فما هو إلا بَقْلة في أصول نخل طوال، كما قال الإمام أبو عمرو البصري.

فإن كنت ترى بغزارة علمك أن الكشف عن الكذابين والمدلسين في الأسانيد من قبيل البغي وتتبع العورات، فبارك الله لك في فهمك وعلمك.

فما قال بهذا القول لا متقدم ولا متأخر سواك.

فما صان الأسانيد وحفظها في القرون الثمانية أو التسعة الأولى إلا النقد والتحقيق، والغربلة والتمحيص، من خلال علماء أجلاء من أئمة الإسلام، لم يمنعهم مانع من كشف المتلاعبين بالأسانيد، أيًّا كانت منزلتهم العلمية، ومكانتهم الأستاذية.

ولنأخذ نماذج مختصرة جدًّا ممن صدر عنهم التلاعب في الأسانيد من كبار القراء، ولننظر كيف كان حال المحققين معهم:

أولاً- الحسين بن علي الرهاوي، المتوفى عام ٤١٤هـ:

قال فيه أبو العلاء الهمذاني: "وفي بعض ما رويتُ عن أبي علي الرهاوي نظر، وأنا أبوء إلى الله من عهدته، ولا أقر بصحته، فإنه روى عن رجال لا يُعرَفون، ولطالما استقريت كتب القراءات والتواريخ على أني أرى أحدًا من العلماء روى عنهم أو ذكرهم فلم أقف على ذلك" (غاية النهاية: ١/٢٤٥).

وقال فيه ابن الجزري: "وأَكْثَرَ من الشيوخ؛ وأكثرهم لا يُعرفون". ومع هذا مدحه ابن الجزري في علمه فقال: "أستاذ حاذق، شيخ القراء بدمشق مع الأهوازي" (المصدر السابق).

ثانيًا- محمد بن الحسين الكارزيني، المتوفى عام ٤٤٠هـ:

كان مما جاء في أصول أسانيده، أن إدريس بن عبدالكريم الحداد قرأ على قتيبة بن مهران مباشرة، عن الكسائي.

فردَّ على ذلك أبو العلاء الهمذاني قائلاً: "لو أقسم بالله مقسم أن إدريس لم يلقَ قتيبة، فضلا عن القراءة عليه، لم يحنث".

إلى أن قال: "وكيف تصرف الأمر، فلْيُعلَم أن هذا الإسناد مفتعل باطل، لا شك أنه مما عملته يدا بعض الكذابين".

إلى أن قال: "ومن رواها من هذه الجهة –أي رواية قتيبة– بعد تنبيهنا على بطلانها، فقد ضارع واضعها وشارك مفتعلها" (غاية الاختصار: ١/١٥٠–١٥٣).

وعلى الرغم من أن بعض العلماء برر هذا الأمر بسقوط رجل بين إدريس وقتيبة؛ فلم ينكر أحد ما قاله الهمذاني، لأن كلامه كان ردًّا على ما جاء في كتاب الكارزيني في أسانيده.

والكارزيني كان حجة في عصره، قال الذهبي: "مسند القراء في زمانه"، وقال: "سألت الإمام أبا حيان عنه، فكتب إليَّ: إمام مشهور لا يُسأل عن مثله" (معرفة القراء الكبار: ١/٣٩٧–٣٩٨).

والهمذاني الذي تَكَلَّم في سند الكارزيني أيضًا كان حجة في عصره، قال ابن الجزري في بعض تحقيقاته للأسانيد: "والصواب ما أسنده الحافظ أبو العلاء الهمذاني وقطع به، لأنه الحجة والعمدة" (النشر: ١/١٨٩).

ثالثًا- الحسن بن عليٍّ الأهوازي، المتوفى عام ٤٤٦هـ:

مع أن هذا الإمام كان من كبار أساتذة عصره في علم القراءات، إلا أنه قد طَعَن فيه عدد من العلماء من جهة روايته، أي في أسانيده، وكان منهم:

١– أبو بكر الخطيب البغدادي، حيث قال: "أبو علي الأهوازي كذاب في القراءات والحديث جميعًا".

وقد علّق الذهبي على هذا قائلاً: "يريد تركيب الإسناد وادعاء اللقاء، أما وضع حروف أو متون فحاشا وكلا، ما أُجَوِّز ذلك عليه، وهو بحر في القراءات، تلقى المقرؤون تواليفه ونقله للفن بالقبول" (سير أعلام النبلاء: ١١/ ٧، ٩).

٢– أحمد بن عساكر، حيث قال: "لا يَسْتَبْعِدَنَّ جاهلٌ كذبَ الأهوازي فيما أورده من تلك الحكايات، فقد كان أكذب الناس فيما يدعي من الروايات في القراءات" (المصدر السابق).

٣- أبو عبدالله الذهبي، حيث قال: "ومع إمامته في القراءات فقد تُكُلِّمَ فيه وفي دعاويه تلك الأسانيد العالية" (المصدر السابق).

٤- الإمام ابن الجزري، حيث قال: "مع أنه إمام جليل القدر، أستاذ في الفن، ولكنه لا يخلو من أغاليط وسهو. وكثرةُ الشرهِ أوقعَ الناسَ في الكلام فيه" (غاية النهاية: ١/٢٢٠).

رابعًا- محمد بن المفرج البطليوسي، المتوفى عام ٤٩٤هـ:

نقل الإمام الذهبي عن ابن بشكوال قوله في البطليوسي: "روى ابن المفرج عن أبي عمرو الداني، فيما كان يزعم، وذكر أن له رحلة إلى المشرق روى فيها عن الأهوازي، وكان يكذب فيما ذكره من ذلك كله" (معرفة القراء الكبار: ١/٤٥٤).

خامسًا- يحيى بن إبراهيم بن البياز الأندلسي، المتوفى عام ٤٩٩هـ:

نقل الإمام الذهبي عن ابن بشكوال قوله في ابن البياز: "أخبرنا عنه جماعة، وسمعت بعضهم يُضعّفه، وينسبه إلى الكذب، وإلى ادعاء الرواية، عمن لم يلقه ولا أجاز له".

ثم قال الذهبي: "وقد وقع لنا سنده بالقراءات عاليًا، وفرحنا به وقتًا، ثم أُوذينا فيه، وبان لنا ضعفه" (معرفة القراء الكبار: ١/٤٤٩-٤٥٠).

سادسًا- يوسف بن المبارك بن محمد البغدادي، المتوفى عام ٥٧٠هـ:

قال الإمام الذهبي في ترجمته: "وادعى أنه قرأ على أبي طاهر بن سوار، وتبين كذبه" (معرفة القراء الكبار: ٢/٥٣٠).

ومع هذا أثنى عليه الإمام ابن الجزري في علمه فقال: "مقرئ مجود" (غاية النهاية: ٢/٤٠٢).

سابعًا- عيسى بن عبدالعزيز الشريشي الإسكندري، المتوفى عام ٦٢٩هـ:

طعن في أسانيد هذا الشيخ عدد كبير من العلماء، وكان منهم:

١- عمر بن الحاجب، حيث قال: "كان ابن عيسى لو رأى ما رأى قال: هذا سماعي، أو لي من هذا الشيخ إجازة" (معرفة القراء الكبار: ٢/٦١٥).

٢- محمد بن الأبار، حيث قال في ترجمة عبدالله بن محمد الأصبحي: "وحدَّث عنه أيضًا أبو القاسم عيسى بن الوجيه عبدالعزيز، وحَمَّلَهُ الرواية عن قوم لم يرهم ولا أدركهم، وبعضهم لا يُعرَف، وذلك من أوهام هذا الشيخ عيسى واضطرابه" (التكملة لكتاب الصلة: ٢/٢٧١).

وقال في ترجمة جابر بن محمد الأندلسي: "روى عنه عيسى بن الوجيه، وحَمَّلَهُ الرواية عن أبي محمد بن يربوع، وجرى على عادته في تخليطه".

إلى أن قال: "وقد برئت من عهدته، وأعيد الآن ذلك مؤكدًا، وَحَقُّ ما جاء به أن يُطرَحَ" (التكملة لكتاب الصلة: ١/٢٠٠).

٣- محمد بن مسدي -وهو من تلاميذه- قال فيما نقله ابن الجزري: "ختمت عليه بالسبع من طريق (التجريد)، ومع هذا ففي أسانيده تخليط كثير، والشَّرَهُ يسد باب الصواب، وله أنواع في التركيب" (غاية النهاية: ١/٦٠٩).

٤- أبو حيان أثير الدين، حيث أرسل إليه الإمام الذهبي يسأله عن عدد من شيوخ الشريشي، فرد بقوله عن خمسة منهم: "... فمجاهيل، أو لم يكونوا موجودين في الدنيا، بل هي أسماء موضوعة لغير موجود" (معرفة القراء الكبار: ٢/٦١٨).

٥- الإمام الذهبي، حيث قال في نهاية ترجمته بعد أن ذكر أقوال العلماء فيه: "قلت: هذا رجل قليل الحياء، مكابر للحس" (معرفة القراء الكبار: ٦١٩/٢).

٦- الإمام ابن الجزري، حيث قال في بداية ترجمته: "ولكنه خلط كثيرًا، وأتى بشيوخ لا تعرف، وأسانيد لا توصف، فضعف بسبب ذلك، واتُّهم بالكذب" (غاية النهاية: ٦٠٩/١).

فهذا عدد ممن طعن في أسانيد الشريشي من العلماء، ومع هذا فإن عددًا منهم أثنى عليه في علمه وأخلاقه، على هذا النحو:

أ- عمر بن الحاجب، حيث قال: "وكان مقرئًا، كيّس الأخلاق، مكرمًا لأهل العلم" (معرفة القراء الكبار: ٦١٥/٢).

ب- أبو حيان، حيث قال: "وكان له اعتناء بالقراءات، وتصانيف عدة، وكان مفتيًا فقيهًا، اعتنى به أبوه، وقرأ عليه الناس" (معرفة القراء الكبار: ٦١٦/٢).

ج- الذهبي، حيث قال: "وقرأ القراءات، وجوَّدها على أبي الطيب عبدالمنعم بن الخلوف وغيره، وعُني بهذا الشأن، ورأس فيه، وتصدر مدة" (معرفة القراء الكبار: ٦١٤/٢).

د- ابن الجزري، حيث قال: "إمام في القراءات جمع فأوعى" (غاية النهاية: ٦٠٩/١).

*****

فهؤلاء سبعة من علماء القراءات الذين جاء الطعن فيهم بسبب أسانيدهم وليس بسبب علمهم، ولننظر إلى أسماء العلماء الذين قاموا بهذا الطعن:

١- أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، المتوفى سنة: ٤٦٣هـ.

٢- الحسن بن أحمد أبو العلاء الهمذاني، المتوفى سنة: ٥١٥هـ.

٣- خلف بن عبدالملك بن بشكوال، المتوفى سنة: ٥٧٨هـ.

٤- عمر بن محمد بن منصور بن الحاجب، المتوفى سنة: ٦٣٠هـ.

٥- محمد بن عبدالله بن الأبار البلنسي، المتوفى سنة: ٦٥٨هـ.

٦- محمد بن يوسف بن مسدي الغرناطي، المتوفى سنة: ٦٦٣هـ.

٧- أحمد بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، المتوفى سنة: ٦٦٩هـ.

٨- محمد بن يوسف أثير الدين أبو حيان، المتوفى سنة: ٧٤٥هـ.

٩- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة: ٧٤٨هـ.

١٠- محمد بن محمد بن محمد الجزري، المتوفى سنة: ٨٣٣هـ

فهؤلاء العلماء هم الذين جاء ذكرهم بالطعن في أسانيد الشيوخ السالف ذكرهم، فما قولك فيهم يا صاحب (الآفات الأخلاقية)؟.

١- فهل ترى أنهم بغاة، ويتتبعون عورات العلماء، وأنهم آمنوا بألسنتهم ولم يدخل الإيمان في قلوبهم؟.

٢- أم أنك ترى أن كذب الأسانيد انفرد به أهل تلك العصور فاستحقوا ذلك، وترفع عنه من جاء بعدهم فلا يجوز في حقهم ذلك؟.

٣- أم أنك ترى أن باب النقد والتحقيق في الأسانيد قد أُغلق من بعد تلك العصور؟.

فإن كنت لا ترى شيئًا من هذه الثلاثة فعليك أن تقر بأنك أقحمت نفسك فيما ليس لك به علم، ويا ليتك سكت، فمن صمت نجا.

وأقول: هل كلامي في مسألة (الحدادي وعبدالله عبدالعظيم) تجاوز كلام من سبق ذكرهم مثل: كلام الهمذاني في الرهاوي وشيوخه، وكلام أبي حيان في الشريشي

وشيوخه، وغيرهما ممن سبق ذكرهم؟ وهل خرج ردٌّ علميٌّ يستند إلى أدلة مادية ينفي كلامي في هذه المسألة؟!.

أما مسألة (المرزوقي) فسيأتي الكلام فيها عند خروج الجزء الثاني من كتاب: (رد الحجج الباطلة والمضللة)، وحينها تُطرح مسألة المرزوقي من كل جوانبها، والحق أحق أن يتبع.

فوائد مهمة:

فيما سبق من الأمثلة فوائد مهمة ينبغي الإشارة إليها، مثل:

١- اهتمام العلماء في تلك العصور بالأسانيد القرآنية، والعمل على تنقيتها مما يشوبها.

٢- صيانة الأسانيد مهمة يشترك فيها من له دراية بها، من المحدِّثين والمؤرخين والقراء وغيرهم.

٣- الفصل بين العلم والأداء وبين التدليس في الأسانيد، فالمدلس العالم يُمدح في علمه.

٤- بلاء التدليس في الأسانيد يقع فيه الصغار والكبار، فليس ببعيد عن أحد أيًّا كانت منزلته، وسبق هذا في كلام ابن عساكر: "لا يَسْتَبْعِدَنَّ جاهل كذب الأهوازي".

٥- أن من أشد دوافع التدليس طلب علو السند، وتقدم هذا في كلام الذهبي في الأهوازي: "وفي دعاويه تلك الأسانيد العالية"، ورحم الله ابن دقيق العيد حيث قال: "وأكثر مقصود المتأخرين في التدليس طلب العلو، أو إيهام كثرة المشايخ".

٦- أن غالب علو الأسانيد يأتي من جهة المجاهيل والتدليس، وأمثلته كثيرة فيما سبق.

٧- ضرورة ترك الطرق التي ثبت بطلانها وعدم الإسناد من جهتها، لقول الإمام الهمذاني فيما تقدم: "ومن رواها من هذه الجهة بعد تنبيهنا على بطلانها، فقد ضارع واضعها وشارك مفتعلها".

وقول الذهبي: "وقد وقع لنا سنده بالقراءات عاليًا، وفرحنا به وقتًا، ثم أوذينا فيه، وبان لنا ضعفه".

ولعل الحدادیين يتنبهون لمثل هذا الكلام، بعد أن تبين لهم عدم صحة هذا الطريق بعدم وجود الحدادي المزعوم، وعَجْز المدافعين عنه في التوصل إلى دليل واحد على وجوده، مع كثرتهم، وقوة إمكاناتهم، والله المستعان.

سادسًا- (الآفات الأخلاقية) تَجْهَلُ منهج القرّاء في الجرح:

تقدم في المبحث السابق جانب من أدلة جهل صاحب (الآفات) في مسألة النقد والتحقيق في الأسانيد، وهنا سيكون الكلام في مسألة أخرى، وهي مسألة الكذب والتدليس، والتفريق بينهما، وقبل الدخول في هذه المسألة إليكم هذه اللفتة:

تقدم أن المؤلف افتتح كتابه بما يُروِّج له بضاعته ويسوقها بين طلبة العلم، وذلك بذكره جمعًا من كبار العلماء أشار إلى أنه تلقى عنهم العلوم، ومن خلال ذلك وضع نفسه فوق أن يرد على جاهل مثلي –على حد ما صوره للقارئ– فكان من كلامه في ذلك أن قال: "ولولا خشية كتمان العلم بحال المؤلف وبكلامه لما رددت عليه، ولا على غيره، ممن يظهر من كلامهم ضعف أدوات الاستدلال، وذلك لأمرين:

الأول: أنك تحتاج أن تشرح لهم كيف يستدلون أولاً، وأن يقتنعوا بذلك، وهذا يأخذ منك جهدًا ووقتًا، وهذا الجهد والوقت غيرهم قد يكون أولى به.

الثاني: أن أغلبهم قد لا يفهمون وجه الحجة في كلامك، وللشافعي في ذلك كلام، كما في النقل التالي".

ثم استند إلى أقوال للشيخ عبدالعزيز آل الشيخ، كان منها قوله: "إن المحاورة عمومًا من شأن العالم، إذ الجاهل ليس أهلاً لذلك".

وقوله: "إن الجاهل بالشيء ليس كفؤًا للعالم به، فلا يجوز للجاهل أن يجادل العالم".

وقوله: "وإن عدم التكافؤ العلمي بين المتحاورين كثيرًا ما يكون من أسباب فشل الحوار.

ولقد قال الشافعي رحمه الله: ما جادلت عالمًا إلا غلبته، وما جادلني جاهل إلا غلبني" (الآفات: ٦، ٧).

فهذه رؤية صاحب (الآفات الأخلاقية) لي في جميع كتابه، ولذلك صورني أمام القارئ بأني جاهل في كل شيء، ومن ذلك:

قوله: "والظاهر أنه لا يعرف الفرق بين رمي الراوي بالكذب وبين رميه بالتدليس" (ص ٩).

وقوله: "فهو لا يدري معنى المصطلحات العلمية" (ص ١٦).

وقوله: "ولا بد أولاً: أن نُعلِّم الشيخ ونُعرِّفه ونوضِّح له معنى المصطلحات العلمية التي نستخدمها، فإذا فهمها وضحنا له معنى كلامنا" (ص ٣٤).

وقوله: "والقاعدة المقررة عند أهل العلم تقول: الدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال. وهذه القاعدة التي قررها أهل العلم لا يَحْفل بها الشيخ السيد، أو لا يدريها" (ص ٦٣، ٦٤).

وقوله: "كما تقدم أن قلنا: إن الشيخ السيد لا يفرق بين مصطلحات العلوم، فضلا عن أن يفهم العلوم ذاتها" (ص ٨٥).

فهذه هي أخلاق الرجل الذي قال في تلمذته على الشيخ ابن باز: "حيث لازمت دروسه خمسة عشر عامًا، ودخلت بيته، وأخذت من سمته وأخلاقه".

فتأملوا يا أهل العلم في حال من يدعي أنه تربى على أيادي فضلاء العصر!.

أعود إلى مسألة هذا المبحث:

فقد قال: "قد حكمتَ بتدليس عبدالله عبدالعظيم في روايته عن علي الحدادي: وسأوضح لك وللقراء أنك تتهم الشيخ عبدالله عبدالعظيم بالكذب، وأن تسميتك له تدليسًا ليس على المصطلح المعتمد عند أهل الرواية، وأنك بطعنك فيه بهذا ينبغي أن تُتْرك كل روايته، لا طريقه عن الحدادي فقط؛ كما هو الحكم في المدلسين، فإن الكذاب لا تحل الرواية عنه مطلقًا، بخلاف المدلس؛ فإنه تجوز الرواية عنه فيما لم يدلس فيه" (ص ٨٢).

وردي على هذا يأتي في نقطتين:

النقطة الأولى: في قوله: "فإن الكذاب لا تحل الرواية عنه مطلقًا".

وأقول: هذه المقولة وحدها دليل واضح على جهله بمنهج القراء، ويكفي في الرد عليه نفس القول المنسوب للشيخ عبدالعزيز آل الشيخ الذي استند إليه ضدي فيما سبق، وهو: "إن الجاهل بالشيء ليس كفؤًا للعالم به، فلا يجوز للجاهل أن يُجادل العالم".

وسأكتفي بدليل واحد من عشرات الأدلة على صحة قولي، وهو: الحسن بن علي بن إبراهيم أبو علي الأهوازي (٣٦٢ – ٤٤٦).

هذا الإمام كذَّبه في روايته –أي في أسانيده– عدد من العلماء، وكان منهم:

١- أبو بكر الخطيب البغدادي، حيث قال: "أبو علي الأهوازي كذاب في القراءات والحديث جميعًا". وقد وضّح هذا الكلامَ الذهبيُّ بقوله: "يريد تركيب الإسناد، وادعاء اللقاء".

٢- نَقَلَ الإمام الذهبي عن محمد بن طاهر الملحي قوله: "كنت عند رشأ بن نظيف في داره على باب الجامع، فاطلع منها، وقال: قد عبر رجل كذاب، فاطلعت فوجدته الأهوازي".

٣- قال ابن عساكر في كتابه (تبيين كذب المفتري): "لا يَسْتَبْعِدَنَّ جاهلٌ كذبَ الأهوازي فيما أورده من تلك الحكايات، فقد كان من أكذب الناس فيما يدعي من الروايات في القراءات".

٤- قال الذهبي: "ومع إمامته في القراءات فقد تُكُلِّمَ فيه وفي دعاويه تلك الأسانيد العالية".

٥- قال ابن الجزري: "وكثرة الشره أوقع الناس في الكلام فيه". (تقدمت مصادر جميع ما سبق ذكره).

فهذا بعض ما ذكره العلماء من التصريح بكذب الإمام الأهوازي في روايته للقراءات، وعلى هذا فيفترض عدم الرواية عنه، وعدم وجوده في الأسانيد القرآنية مطلقًا، لقول صاحب الآفات: "فإن الكذاب لا تحل عنه الرواية مطلقًا".

فيا صاحب (الآفات الأخلاقية): إن الإمام الأهوازي قد اعتمد على ما صح من روايته غالبُ علماء الأمة، مع أنه وُصِفَ بأنه من أكذب الناس في الأسانيد، ودونك ما يؤكد جهلك في هذه المسألة:

أولاً- كتاب (الكفاية الكبرى) في القراءات العشر، لأبي العز محمد بن الحسين القلانسي، المتوفى عام ٥٢٠هـ، فقد أسند في كتابه هذا إلى الأهوازي في روايات: قالون، والبزي، وقنبل، وابن وردان، وإدريس، وغير هذا من الروايات التي لم تشتهر.

ثانيًا- كتاب (الإقناع) في القراءات السبع، لأبي جعفر أحمد بن علي الأنصاري، المتوفى عام ٥٤٠هـ، وقد أسند في كتابه هذا إلى الأهوازي في روايات: ورش، والدوري، وهشام، وابن ذكوان، وشعبة، وخلف، وأبي الحارث، ودوري الكسائي.

ثالثًا- كتاب (الاختيار) في القراءات العشر، لأبي محمد عبدالله بن علي سبط الخياط، المتوفى عام ٥٤١هـ، وقد أسند في كتابه هذا إلى الأهوازي في رواية: ابن وردان عن أبي جعفر المدني.

رابعًا- كتاب (المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر)، لأبي الكرم المبارك بن الحسن الشهرزوري، المتوفى عام ٥٥٠هـ، وقد أسند في كتابه هذا إلى الأهوازي في روايات: قالون، وورش، وقنبل، والدوري، والسوسي، وشعبة، وحفص، وخلف، وخلاد، ودوري الكسائي، وابن وردان، وابن جماز، ورويس، وإدريس، وغير هذا من الروايات التي لم تشتهر.

خامسًا– كتاب (غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار)، لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني، المتوفى عام ٥٦٩هـ، وقد أسند في كتابه هذا إلى الأهوازي في رواية: الدوري عن الكسائي.

سادسًا– كتاب (الكنز) في القراءات العشر، لأبي محمد عبدالله بن عبدالمؤمن بن الوجيه الواسطي، المتوفى عام ٧٤٠هـ، وقد أسند في كتابه هذا إلى الأهوازي في رواية: ابن وردان عن أبي جعفر.

سابعًا– كتاب (النشر في القراءات العشر)، لأبي عبدالله محمد بن محمد بن الجزري، المتوفى عام ٨٣٣هـ، وقد أسند في كتابه هذا إلى الأهوازي في روايتي: حفص، وخلف.

كما أسند روايةً وتلاوةً إلى كتاب (الوجيز) في القراءات الثماني للأهوازي، وقال قبل هذا: "وكان بدمشق الأستاذ أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي، مؤلف (الوجيز) و(الإيجاز) و(الإيضاح) و(الاتضاح) و(جامع المشهور) و(الشاذ)، ولم يلحقه أحد في هذا الشأن" (النشر: ١/٣٥).

فهل هذا يكفيك يا صاحب (الآفات)، في الرد على قولك: "فإن الكذاب لا تحل الرواية عنه مطلقًا"، أم تريد المزيد؟.

إن غالب من ثبت في حقهم الكذب والتدليس في الأسانيد، لم يمنع هذا العلماء من الرواية عنهم فيما صح من طرقٍ في أسانيدهم، فقد كانوا يستبعدون من شيوخهم من جاء من جهتهم الكذب والتدليس، أو ينبهون على ذلك، ويستبقون على من صح النقل عنهم، المهم أنهم لم يتركوا الرواية عن شيخ بسبب أنه كذب في شيخ أو أكثر من شيوخه.

والإمام الأهوازي نقل عن عدد من الشيوخ، وقد ذكرت له ستة عشر شيخًا، وأربعة عشر تلميذًا، في كتابي (الحلقات المضيئات: ٢/٨، ٩).

ومما يغيب على البعض أن الرواية في القرآن الكريم ليست كالرواية في الحديث؛ لأن كذب القراء لا يكون إلا في الأسانيد، فلا يتأتى لمخلوق أن يكذب في القرآن الكريم، وقد ذكرتُ هذا في كتابي (الحلقات المضيئات: ٥٦/١، ٤٢١/٢)، وفي كتابي (أسانيد القراء العشرة: ٥).

أعود وأقول:

كان من الممكن الاكتفاء بقول الإمام الهمذاني من بين مَنْ سبق ذكرهم في رد قول صاحب الآفات: "فإن الكذاب لا تحل الرواية عنه مطلقًا"؛ لأن الهمذاني حجة، وإمام التحقيق في عصره، وتقدم كلامه في أسانيد الكارزيني، والرهاوي.

وكان الإمام ابن الجزري يقدم كلامه على غيره في مثل هذه الأمور، حيث قال في بعض الاختلافات: "والصواب ما أسنده أبو العلاء الهمذاني، وقطع به، لأنه الحجة والعمدة" (النشر: ١٨٩/١).

فهذا الحجة والعمدة قد أسند من طريق الأهوازي، مع أنه قد اتصف بالكذب في بعض طرق أسانيده.

النقطة الثانية:

تقدم قولي بأن ردي سيكون في نقطتين من كلامه، وما سبق كان في النقطة الأولى، وهنا يأتي الكلام في النقطة الثانية، وهي تفريقه بين الكذب والتدليس؛ حيث قال: "فالتدليس هو أن يروي الراوي الخبرَ عن شيخه، أو شيخ شيخه؛ بصيغة ليست صريحة في السماع، نحو: عن فلان، وهو يعلم أنه لم يسمع من شيخه، أو أن شيخه لم يسمع من شيخه؛ ليوهم السامع اتصال السند المنقطع، ولا يصح أن يرويه بصيغة سماع صريحة، نحو: سمعت شيخي، أو سمع شيخي شيخه؛ لأنه يكون عندئذ كاذبًا عمدًا، إذ إنه يعلم أنه لم يسمع من شيخه، أو يعلم أن شيخه لم يسمع من شيخه" (الآفات: ٨٢، ٨٣).

فهذا كلام المؤلف في تفريقه بين الكذب والتدليس.

وأقول: هل بهذا التعريف يخرج التدليس عن دائرة الكذب، أو عن كونه كذبًا حقيقيًا؟! ولننظر إلى حقيقة هذا الكلام:

قوله: "فالتدليس هو أن يروي الراوي الخبر عن شيخه... بصيغة ليست صريحة... وهو يعلم أنه لم يسمع من شيخه... ليوهم السامع اتصال السند المنقطع".

وأقول: فإذا كان الراوي لم يروِ الخبر عن شيخه، وجاء بصيغة لا حقيقة لها، موهمة للسامع أنه روى عن شيخه، مع علمه بذلك، ألا يُعدُّ هذا كذبًا؟!. حتى وإن كان قد تفادى الكذب صراحة، أفلا يُعد هذا تزويرًا وغشًّا وإيهامًا بما لا حقيقة له؟ وهل هذا يخرج عن كونه كذبًا؟!

وهذا يختلف عن الذي دفعت به الضرورة إلى مثل هذا دون أن يقصد الكذب أو يتعمده.

ولهذا سماه بعض العلماء كذبًا، نحو:

– شعبة بن الحجاج، حيث قال: "التدليس أخو الكذب". انظر: كامل ابن عدي: ١٠٧/١، ومقدمة ابن الصلاح: ٧٤/١–٧٥.

– أبو أسامة، حيث قال: "خرب الله بيوت المدلسين، ما هم عندي إلا كاذبون". كامل ابن عدي: ١٠٧/١.

– حماد بن زيد، حيث قال: "التدليس كذب". كامل ابن عدي: ١٠٦/١.

– ونُقل عن ابن المبارك قوله: "وَلَأَن أَخِرّ من السماء أحب إليَّ من أن أدلس". إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي: ٣٥٠/٢.

ولذلك كان مقصدي من التدليس (الكذب) في كثير من تحقيقاتي، وكنت أتلطف بقولي: (تدليس) لشدة وقع لفظة الكذب على نفسي ونفس القارئ في حق

حملة كتاب الله تعالى، لذا لم أتلفظ بلفظة (الكذب) في حق مقرئ إلا وقد سبق من ذكرها من العلماء، وقد خرج كتابي: (فتنة الأسانيد والإجازات القرآنية)، في الشيخ عبدالباسط هاشم، ولم أذكر هذه اللفظة في حقه مع ما كان منه.

ولم أتجاوز في هذا لما تقدم من قول العلماء وما سبقه من بيان حقيقة التدليس.

وعلى هذا، فما اتهمني به المؤلف بقوله: "والظاهر أنه لا يعرف الفرق بين رمي الراوي بالكذب وبين رميه بالتدليس"، فقد اتهم به أيضًا شعبة بن الحجاج، الملقب بأمير المؤمنين في الحديث، وغيره ممن لا يفرق بين الكذب والتدليس من العلماء.

وما أوصلنا إلى هذه المطحنة والمعجنة إلا الحدادي المزعوم، وحسبي الله ونعم الوكيل.

سابعًا- (الآفات الأخلاقية) تُضلل القارئ عن الحقائق:

ذكر المؤلف نصيحةً يضلل بها القارئ عن حقيقة ما أقوم به في خدمة الأسانيد، وهي: أنه يخشى على الأسانيد القرآنية من السيد عبدالرحيم، وكان مما قاله في هذا الصدد: "ووالله ما دفعني للرد عليك، والاستعجال في ذلك، إلا خوفي من كتمان العلم، ومن تكرار إغارتك على أسانيد القراء.

وقد وقع ما خشيته، فها أنت تُغيرُ على ذِكْر ابن الجزري في إجازة الدرة والطيبة، فطلبتَ أن تُقرأا من غير طريق ابن الجزري، ويلزم من كلامك هذا الطعن في كل الأسانيد التي بعد ابن الجزري إلى زماننا".

ثم قال في الهامش: "أخبرني بذلك –سماعًا من السيد– الشيخ: محمد رشاد المصري، المقيم بالكويت. وقد رأيته يسند في بعض إجازاته القراءات السبع من طريق الشاطبية من غير طريق ابن الجزري والشاطبي، وهذا من أوائله!!!" (الآفات: ١٩، ٢٠).

إلى أن قال: "وأخشى أن يكون القادم أعظم؛ لأنك ذكرت أن القرآن لا يحتاج إلى أسانيد معينة معلومة، وهذا يقتضي:

– تضليل الأمة في تأكيدها على مثل ذلك.

– وأن ينسب إلى بعض النقلة من حروف القرآن ما لم ينقله، أو ينفي عنه ما نقله.

– وخلط القراءات والروايات والطرق.

– التشكيك في اختلاق القرآن من أعداء الإسلام؛ لأنه ليس له أسانيد معلومة.

وغير ذلك من المفاسد الناتجة عن هذا القول المبتدع" (الآفات: ٢٠).

فهذا ما يخشاه المؤلف، وردي عليه على النحو التالي:

أولاً– كلامه في الأسانيد المؤدية إلى الإمام ابن الجزري: هذه المسألة من الأخطاء الموروثة بسبب عدم تحقيق الأسانيد في مرحلة ما بعد ابن الجزري، وقد أشرت إلى هذا في بداية الرسالة الأولى، وسيأتي –بإذن الله تعالى– هذا الأمر مفصلا في الرسالة الأخيرة.

ثانيًا– قوله: "وأخشى أن يكون القادم أعظم؛ لأنك ذكرت أن القرآن لا يحتاج إلى أسانيد معينة معلومة". ثم أحال إلى كتاب: (رد الحجج الباطلة) ص ٢٦.

وأنا سأنقل الصفحات التي فيها كلامي في هذه المسألة كما هي في الكتاب، وهي بعنوان: "وهنا نتوقف لحظة لنطرح مسألة مهمة". وأناشد من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ممن اطلع على كلام هذا الرجل، أن يقرأ كلامي في تلك الصفحات، ويرى ما الذي قصدته في هذه المسألة، والله المستعان.

من ثلاث سنوات من صدور هذا الكتاب -وليس بعد شهر- اجتمع بي أكبر طلاب الشيخ، وأخصهم به، وهو فضيلة الشيخ الدكتور اللواء (أحمد طُلبة) صاحب الموقع القرآني المشهور، وأخبرني بأنه قرأ كتابي قراءةً جيدةً بتأنٍّ وروية، واقتنع بما فيه هو وعددٌ من كبار تلامذة الشيخ عبدالباسط هاشم، بارك الله في عمره، وختم لنا وله على خير.

أما من يرجعون إلى هذه الأسانيد المزيفة المدلسة المُتَوَهَّم علوها، فإنهم يهاجمون بكل ما أوتوا من قوة، دفاعًا عن هذا الباطل الذي سينكشف بعد قليل بإذن الله تعالى.

وهنا نتوقف لحظة لنطرح مسألة مهمة وهي:

هب أن فريقًا من العلماء في عصرنا أو بعده قام بدراسةٍ شاملةٍ لجميع الأسانيد المتداولة، ثم خَلُصُوا إلى نتيجة أن جميعها غير متصل، كلٌّ بعلته. فهل هذا سيؤثر على كتاب الله تعالى؟ وهل بهذا تكون قد انقطعت أسانيد القرآن الكريم التي بها يتحقق شرط التواتر؟!.

أولا: إن كتاب الله تعالى محفوظ بحفظ الله له على وجه التأكيد والتأبيد، فلا مساس به بأي حال من الأحوال، قال تعالى: ﴿**لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾[1].

أما الأسانيد فقد طالها الباطل من جميع الجهات، إلا من رحم الله، لأن

(١) سورة فصلت، الآية:٤٢.

أمرها موكول إلى البشر، ويكفي على هذا من الأدلة المدلسون الذين ذكرهم الإمامان (الذهبي) و(ابن الجزري)، وسيأتي ذكر بعضهم.

ثانيًا: أن الأسانيد الحقيقية والفعلية لنقلة القرآن الكريم لم ولن تنقطع، فهي باقية ومستمرة في أمة النبي محمد ﷺ مع بقاء القرآن الكريم فيها.

وأقصد بالأسانيد الفعلية؛ صحة النقل، وضبط الأداء.

فوصول القرآن الكريم إلينا بكيفيته كما أُنزل على النبي ﷺ من أقوى الأدلة على اتصال سنده، وعدم انقطاعه.

وكثيرٌ من الأسانيد المتداولة بين القراء عبر العصور ليست فعلية النقل والأداء، كما أن كثيرًا من الأسانيد الفعلية مجهولة غير معلومة، ومن الأدلة على هذا:

أولا: أن كثيرًا من القراء والمقرئين المتميزين في أدائهم من المعاصرين وغيرهم، لا يحملون إجازات، ولا يعرفون لأنفسهم أسانيد.

فمن أين جاؤوا بهذا الإتقان إن لم تكن أسانيدهم متصلة؟!.

ثانيًا: ثَبَتَ أن غالبَ المدلسين أساتذةٌ في الأداء، ومن كبار الحُذَّاق. وستأتي أمثلة على هذا، وهو مذكور أيضًا فيما تحقق في البحث السابق (فتنة الأسانيد والإجازات القرآنية).

فإذا كان قد ثبت عدم صحة أسانيدهم التي أظهروها واعتمدوا عليها، فمن أين جاؤوا بصحة النقل وبراعة الأداء إن لم تكن وراءهم أسانيد حقيقية يخفونها لسببٍ ما؟.

فصحة النقل وجودة الأداء لدى النوعين السابقين تدل على أمرين:

أولهما: أن الأسانيد الحقيقية المتمثلة في ضبط القرآن الكريم متصلة، لا شك في ذلك.

ثانيهما: أن كثيرًا من الأسانيد الفعلية مجهول، إما بسبب عدم التدوين والمعرفة، وإما بسبب التدليس.

وما أكثر الذين أخفوا أسانيدهم الحقيقية والفعلية وطمسوها بعد أن تَحَصَّلوا على الإجازات المُتَوَهَّم علوها، ثم حولوا أسانيدهم إلى هذه الطرق العالية، وبدأوا يجيزون طلابهم عليها.

ولا يجرؤ أحدهم على أن يكتب في إجازاته لطلابه ما الذي أخذه وتلقاه من خلال هذا السند العالي، ولكنه يستعمل العبارة المطاطة المتسعة لكل كائن، وهي (وأخبرته أني تلقيت عن شيخي فلان) أو (وأخبرته أني قرأت على شيخي فلان)، فما الذي تلقاه؟ وما الذي قرأه؟. إنه مجهول غير معلوم.

فهذه العبارة أضحت أوسع بوابة لتدليس المدلسين، ولتسويغ الباطل.

وقد كان المتقدمون من الأئمة يذكرون في إجازاتهم لتلاميذهم ما تلقوه عن شيوخهم بالتحديد والتفصيل لسلامة النقل مع الأسانيد، وستأتي وقفة في هذا الأمر في الجزء الثاني.

وفي آخر هذه الوقفة أقول:

ليس كل ما هو مكتوب في الإجازات يعبر عن واقع، لا من حيث نقل لعلم، ولا من حيث صحة لسند، والله المستعان.

فهذا كلامي الذي أوَّلَه هذا الرجل بأنني ذكرت أن القرآن لا يحتاج إلى أسانيد، فقد كانت مسألة افتراضية، فمن فهم منها ذلك الاتهامَ الذي اتهمني به، فبارك الله له في عقله!!.

فيا عباد الله: كلامي صريح وواضح لا يحتمل هذا التأويل الخاطئ، ولو كان الأمر كذلك فما الذي حملني على بذل هذه الجهود:

١- "الحلقات المضيئات من سلسلة أسانيد القراءات"، الذي أخذ حوالي عشر سنوات من عمري أنفقت فيها من الجهد والمال ما لا يعلمه إلا الله.

٢- "أسانيد القراء العشرة ورواتهم البررة"، في سلسلة الأسانيد بداية من الرواة العشرين إلى رسول الله ﷺ.

٣- "فتنة الأسانيد والإجازات القرآنية"، في رد سند غير مستقيم كثر فيه اللغط، وهللوا له، وكبرّوا لهذا الكتاب حينها.

٤- "آفة علو الأسانيد"، في كشف حقيقة طريقَيِ الحدادي والمرزوقي.

٥- "رد الحجج الباطلة والمضللة"، في الرد على المدافعين عن الأسانيد الباطلة والفاسدة.

والكتابان الأخيران هما اللذان أشعلا نيرانهم لمساسهما بطرق أسانيدهم، وهما سبب الجدال الذي نحن بصدده.

ففي أي شيء كانت تلك المؤلفات يا أهل الحق؟ هل كانت في شيء سوى تحقيق طرق الأسانيد القرآنية، والعمل على تنقيتها والحفاظ عليها؟!.

لقد قضيت عقودًا من عمري في خدمة الأسانيد القرآنية، ثم تأتي أنت الآن وتفتري عليَّ هذا الافتراء.

وبعد أن قوَّلني بأن القرآن لا يحتاج إلى أسانيد، أخذ يذكر المفاسد المترتبة على قولي، وكان من أهم ذلك:

– قوله: "تضليل الأمة في تأكيدها على مثل ذلك".

وأقول: والله لا أدري من المضلل للأمة، هل الرجل الذي سلك مسلك السلف –حسبة لله تعالى– في العمل على صيانة الأسانيد، بتحقيقها وتنقيتها مما يشوبها، أم الذين ارتكبوا المحاذير الشرعية من الكذب والزور والافتراء، في سبيل صده عن هذا العمل الجليل الذي حُرِمت منه الأسانيد القرآنية منذ أكثر من ستة قرون؟!.

– قوله: "والتشكيك في اختلاق القرآن من أعداء الإسلام؛ لأنه ليس له أسانيد معلومة".

وأقول: نفس هذه المقولة قالها صاحب (الحجج الجياد: ١٤٠)، حيث قال: "إن كان الشيخ سيبحث عن هؤلاء المجاهيل على منهاجه فسيسقط الكثير من أسانيد العالم الإسلامي، وأخشى أن يُغريَ هذا أعداء الإسلام بالطعن في القرآن".

فمرادهما واحد وإن اختلفت الصياغة، ومفاده وخلاصته: أن وجود الأسانيد يدفع الطعن والتشكيك في القرآن الكريم، سواء كان في سلسلة هذه الأسانيد مجاهيل أم لم يوجد.

وعليه، فمن باب المحافظة على القرآن وعدم المساس به من أعداء الإسلام؛ وجب أخذ الأسانيد بالقبول والتسليم على ما هي عليه دون نقد ولا فحص ولا تحقيق ولا تدقيق، ومن يفعل ذلك يعرِّض كتاب الله تعالى للطعن والتشكيك!.

إنه لفتح عظيم في الاستدلالات، من صاحبَي (الحجج) و(الآفات)، لرد الطاعنين وأهل التشكيكات.

وعلى هذا فإذا جاءنا طاعن أو مشكك وسألنا: ما دليلكم على أن هذا القرآن من عند ربكم؟.

فنقول له: دليلنا أسانيدنا المسطرة في إجازاتنا.

فيقول: وما هي أوثق أسانيدكم وأقواها وأعلاها عندكم الآن؟.

فنقول له: التي وصلتنا من طريق (الحدادي)، فقد وصلنا عن طريقه: القراءات العشر بالروايات العشرين، وبالطرق التسعمائة والثمانين، كما وصلنا عنه أوثق التحريرات وأفضلها، وهو أعلى أسانيد الدنيا الآن في الأسانيد القرآنية، فهو طريق رفعتنا وعزنا وفخرنا.

فيقول: ومن هو (الحدادي)؟

فنقول له: لا نعرف عنه شيئًا، فقد بحثنا عنه بحثًا حثيثًا ودقيقًا فلم نقف له على أثر، فهو مجهول المعرفة لذا أدرجناه في سلة المجاهيل.

فيقول: ما أعظم خيبتكم وجهلكم فيما استدللتم به، أهذا الذي تردون به الطعن والتشكيك في كتاب ربكم؟!.

وأقول: لأجل الحفاظ على طريق (الحدادي)، فإن صاحب (الآفات) يرى في هذه المسألة ما يراه صاحب (الحجج)، وهو: عدم المساس بالأسانيد، وتركها على ما هي عليه دون بحث ولا تحقيق، ومن يقترب من هذا يعرض كتاب الله تعالى للطعن والتشكيك.

وعلى قولهما هذا يكون جميع من سبق من علماء الأمة ممن بحثوا وحققوا ودققوا في الأسانيد قد وقعوا في هذا الخطر العظيم، وهو: تعريضهم كتاب الله للطعن والتشكيك.

وقد سبق ردي على هذا في كتاب: (رد الحجج الباطلة) ص ٣٠٠، تحت عنوان: (وقفة شديدة الأهمية).

وكان مما قلته: "إن من عظم شريعة الإسلام أنها شريعة وضوح، لا وجود فيها لتكتم أو تعتيم أو تستر على حقائق، فقد سمحت لأبنائها بالبحث والتحقيق، والأخذ والرد، في جميع نقولهم سندًا ومتنًا، بل ودفعتهم إلى ذلك.

وإنه لمن الأولى لهم أن يقوموا بأنفسهم بتفقد نقولهم من خلال التحقيق والتدقيق والتمحيص، ليعدوا عدة الاحتجاج على طعن الطاعنين وتشكيك المغرضين. وقد وصل الأمر في شريعة الإسلام إلى درجة أن سمحت لأبنائها بالنظر فيما هو منزل من لدن الله تعالى".

وقد ذكرتُ في هذه الوقفة كلامًا لعالم من علماء القرن الرابع الهجري، حيث قال: "فهل رأى الناس أمةً من الأمم وأهل دين من الأديان استعملوا في ضبط كتابهم وما أنزل إليهم من ربهم ما استعمله صحابة رسول الله ﷺ وأهل دعوته".

إلى أن قال: "وإن قومًا تفقدوا مثل هذه الأحرف المعدودة، ودعتهم نفوسهم إلى الكلام فيها، والاحتجاج لها، لناهيك بهم ضبطًا لما استُودعوا، وحفظًا لما استُحفظوا، وكيف لا يكون كذلك والله يحفظ لهم ما استحفظهم، ويرعى لهم ما استرعاهم، وإن هذا لمن أوضح الدلالة على أنه لو اعترض عن كتابهم شيء من الأمور التي توهن نقله أو يخالف أصل ما أنزل عليه، لقالوا فيه ولتكلموا، ولما تركوه وسكتوا".

فهذا بعض شأن المتقدمين مع كتابهم المنزل إليهم من ربهم، وتقدم في مواضع كثيرة بيان حالهم مع الأسانيد من ضبط وتحقيق.

فيا صاحِبَيِ (الحجج) و(الآفات): إن تحقيق الأسانيد وتنقيتها من خبثها لَهُوَ دفع للطعن والتشكيك في كتاب الله تعالى، وليس أداة طعن وتشكيك كما توصل إليه علمكم الغزير، والله المستعان.

وبقيت ثلاث نقاط:

النقطة الأولى:

في انتقاد صاحب (الآفات) لشدة أسلوبي في كتاب: (رد الحجج الباطلة والمضللة)، في الرد على ما جاء في كتاب: (الحجج الجياد في الذب عن عوالي الإسناد).

فأقول: هذا الأسلوب هو أقل ما أرد به على رجل صاحب علم استخف بقضية شائكة لها أثرها على أسانيد كتاب الله تعالى إلى ما شاء الله من بقاء الدنيا.

فقد أخذ يدافع بشتى الوسائل وبكل السبل عن شخصية لا وجود لها، وليس له في ذلك حجة ولا دليل إلا "شماعة" المجاهيل، مع استحالة أن يُعدَّ هذا الشخص من المجاهيل لاستفاضة ما وُصِفَ به من نواقض الجهالة. حتى وصل به الأمر إلى أن يدعي ما لا أصل له ولا وجود في سبيل أن يؤصّل لوجود هذا (الحدادي) المزعوم. وهذه جرأة عجيبة، ومن بعض ذلك ما سبق ذكره في مسألة التحريرات.

وأظن أن من يطلع على حججه وردودي عليها في كتاب: (رد الحجج الباطلة والمضللة)؛ فسيكون أشد مني أسلوبًا في الرد عليه، ولكن للأسف فإن الكثيرين –إن لم يكن الجميع– لا يقرؤون، ولا يطلعون، ويأخذون الخلاصة من الطرف الآخر.

وإني أناشد أهل العقل من المهتمين بهذه القضية، أن يقرؤوا ردودي بتجرد وحيادية، ولا يعتمدوا على السماع لا من هنا ولا من هناك، لأنهم مسؤولون أمام الله تعالى عن الصدع بكلمة الحق، وكفانا مجاملة وسلبية في قضية تمس كتاب الله تعالى، والساكت عن الحق شيطان أخرس، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

النقطة الثانية:

في قول صاحب (الآفات): "ولن أوضح لك كيف أن ثلث أسانيد النشر تقريبًا قد تتعرض لغاراتك، لعل الله يؤخر غاراتك، أو لعل الله تعالى يُحبط غاراتك تمامًا بعد أن يعرف المسلمون حالك" (الآفات: ٢٠).

وأقول: هذا أيضًا يعد من أدلة جهل هذا الرجل بأمر الأسانيد القرآنية، لأنه لو كان يعرف شيئًا عن الأسانيد القرآنية ما قال في حقي هذا الكلام؛ لأن جميع أسانيد (النشر) –بلا استثناء– موجودة في كتابي: (الحلقات المضيئات من سلسلة أسانيد القراءات).

إن جميع الأسانيد التي ذكرها ابن الجزري في كتابيه (النشر) و(التحبير) قد سطرتها وشجرتها تشجيرًا في بداية فكرتي للكتاب، وكان هذا في بداية عام ١٤١٤هـ تقريبًا، سواء أكانت الأسانيد التي ذكرها لمؤلفات القراءات أم لأسانيد الروايات، وسواء أكان رجال هذه الأسانيد مترجمًا لهم في (غاية النهاية) أم لا.

فجميع رجال (النشر) و(التحبير) بشيوخهم وتلاميذهم ومؤلفاتهم المتعلقة بالقراءات موجودون في كتاب (الحلقات المضيئات) الذي اشتمل على ١٦٣٧ ترجمة. ولقد عشت مع كل واحد منهم زمنًا من عمري في البحث والتنقيب عن مصادر ترجمته ودراسة حاله من حيث التحمل والأداء.

وقد أشرت في مواضع كثيرة إلى من كان نقلهم بالإجازة وهم دون سن التحمل، أي أبناء السنة والسنتين إلى الخمس والست، وغالبهم أو جميعهم من رجال (النشر) و(التحبير)، ممن جاء ذكرهم في أسانيد المؤلفات وطرق الرواية، وبعضهم في طرق العرض والتلاوة.

ومن أمثلة هذه المواضع ما ذكرته في الجزء الأول من هذه الصفحات: ٤٠٢، ٤١٠، ٤١٢، ٤١٥، ٤١٦، ٤٥٦، ٤٦٦، ٤٦٨، ٤٧٥، ٤٩٧، ٥٠٤، ٥١١، ٥١٤، ٥٢٠، ٥٦٣، ٥٩٩، ٦٢٨.

هذا لمن أراد أن يقرأ ويعي ويتفهم.

فيا صاحب (الآفات الأخلاقية): كان يجب عليك ألا تتسرع بقولك: "ولن أوضح لك كيف أن ثلث النشر تقريبًا... إلخ"، وأن تنظر مَن مِن رجال (النشر) خرج عن كتاب (الحلقات المضيئات) ولم يُذكَر فيه؟!، هذا الكلام تقوله لغيري ممن لا علم لهم ولا معرفة بالنشر، ولا تقوله لي.

ثم أين كنت أنت عندما كنت أتقلب بين رجال (النشر) وغيرهم من رجال الأسانيد ليل نهار؟!، وحسبي الله.

النقطة الثالثة:

في قول صاحب (الآفات): "وإذا سئل عن الشيخ السيد بعد هذا؛ فليقل: الشيخ السيد نَزَكُوه، نَزَكَه الأزهر الشريف وغيره، ولم أكن أعلم بذلك" (الآفات: ٣٣).

وأقول: أما عن هذه فقد صدقت فيها يا صاحب (الآفات الأخلاقية)، بالفعل فقد نَزَكتموني أنتم وأتباعكم ممن يدافعون عن الأسانيد الباطلة.

أما من نزكني من جهة الأزهر فشخص أو شخصان مغرضان في لجنة مراجعة المصحف، وتقدم تفصيل ذلك في الرسالة الثالثة.

أما عن الأزهر بصفة عامة، فيكفي قولي بأني أول من خرج له من الجامع الأزهر شرح كامل لمنظومة (الشاطبية) بالصوت والصورة، ومنظومات التجويد، فلا يُقال: إن الأزهر نزكني.

وهذه العبارة من ضمن استعراضات صاحب (الآفات) في كتابه بعلمه الغزير الفياض، حيث إنه تلقى عن أماجد العصر.

وكان يفترض عليه أن يرجع إلى المعاجم اللغوية التي أوردت لفظة (نزك) ليقف على دلالتها اللغوية والمعجمية قبل استعمالها والاستعراض بها.

فقد جاء في كتابَيْ (لسان العرب) و(تاج العروس) الآتي:

– نزكه نزكًا: نزغه وطعن فيه بالقول.

– والنزك: سوء القول في الإنسان، ورميه بغير حق.

– وفي حديث ابن عون، وذكر عنده شهر بن حوشب، فقال: "إن شهرًا نزكوه. أي طعنوا عليه وعابوه" (راجع فيما تقدم: لسان العرب: ٢٣٧/١٤، وتاج العروس: ٣٧١/٢٧. بتصرف).

وخلاصة ما تقدم: إن المفهوم اللغوي للفظ (النزك) هو: سوء القول في الشخص، ورميه بغير حق.

وعليه: فما قصد به صاحب (الآفات الأخلاقية) طعني في قوله: "وإذا سئل عن السيد بعد هذا؛ فليقل: الشيخ السيد نزكوه، نزكه الأزهر الشريف وغيره، ولم أكن أعلم بذلك"؛ كان طعنًا له ولأتباعه، فقد أجرى الله تعالى الحق على لسانه، وسطره بيده في كتابه، فهي كلمة حق أراد بها باطلا.

إن صاحب (الآفات) وأتباعه ومن عاونهم من لجنة المصحف هم بالفعل مستحقون لهذا الوصف، حيث إنهم رموني كذبًا وافتراءً بوثيقتي الزور اللتين اعتمدوا عليهما في سبي وقذفي باطلا.

ويجب ألا ننسى أن (النزك): سوء القول في الإنسان، وطعنه ورميه بغير حق.

ولذلك، كان على صاحب الآفات أن يذهب إلى من يُفهمه معنى الكلمة قبل أن يُدرجها ضمن استعراضه الذي حشا به كتابه.

وإن كان قد أشار عليه بها أحد أعوانه، فليشكره نيابةً عني، وحسبي الله ونعم الوكيل.

سؤال مهم:

قامت الدنيا ولم تقعد لأجل (الحدادي)، وارتكب المدافعون عنه شتى المحاذير الشرعية والأخلاقية.

والسؤال:

لو كان هذا (الحدادي) المزعوم موجودًا في طريق من طرق الأسانيد النازلة، هل كانوا سيدافعون عنه بهذه القوة والشدة والاستماتة؟!.

هل كانوا سيلجؤون إلى اختلاق وثيقة بيشة التي استندوا إليها في طعني وسبي وقذفي بهتانًا وزورًا لأجل الدفاع عنه؟!.

هل كانوا سيسعون لاستخراج وثيقة الظلم التي سطرت في حقي من بعض المغرضين في لجنة مراجعة المصحف الأزهرية، وهي محفوظة في أرشيف اللجنة مما يقرب من عشر سنوات، ويستندون إليها في استحلال عرضي لأجل الدفاع عنه؟!.

وكأنهم رأوا أن هذه الأفعال تثبت وجود الحدادي!!.

وأقولها يقينًا لا ظنًّا: ما دفعهم إلى هذا الشر والإثم العظيم، من التطاول، والطعن، والسب، والقذف، واستحلال العرض؛ إلا ما في طريق (الحدادي) من علو متوهَّم، ولو كان من الطرق النازلة ما ألقوا له بالا وما ارتكبوا لأجله تلك الآثام العظام.

ولي معهم وقفة بين يدي الله تعالى آتية لا محالة.

ملحوظة:

هذه الرسالة ليست لها خلاصة، لأنها هي خلاصة ما كتبته في ردي على صاحب (الآفات الأخلاقية)، ولو خرج ردي عليه كاملا لتجاوز المجلد؛ لأنه بالغ وغالى في تطاوله، وكان أكثرهم استحلالا للعرض، استنادًا إلى تلك الوثيقتين الفاسدتين.

وأعجب العجب قوله عن الشيخ ابن باز: "ودخلت بيته، وأخذت من سمته وأخلاقه".

فأين أنتِ يا حمرة الخجل، لكي تسعفي هذا الرجل.

وصلاةً وسلامًا على خاتم الأنبياء والمرسلين..

وحسبنا الله ونعم الوكيل